تقييم السياسات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة في مصر*

رمضان أحمد محمد عبدالعال**

تمهيد:

تُعد العلاقة بين الجغرافيا السياسية والسياسة العامة للدولة علاقة مباشرة وقوية، وفي الواقع الجغرافيا كعامل في السياسة لها تأثير مهم في صنع السياسات، وغالباً للسياسات العامة أبعاد مكانية خاصة بها، وتتباين آثار السياسة العامة بشكل كبير عبر الحيز المكاني، كما أن الفهم الشامل لهذه العلاقة المتبادلة المحددة بين الجغرافيا والسياسة العامة هو عنصر أساسي لتنفيذ السياسة العامة بكفاءة وفعالية(1)، كما أن فقدان البُعد الجغرافي في تحليل السياسات العامة الخاصة بالدولة في أي قطاع من قطاعاتها هو البُعد الذي يجب استرجاعه وجعله أكثر مركزية في الجغرافيا السياسية حتى يكون لها دور تطبيقي في حقل الجغرافيا التطبيقية.

---

* أحد فصول رسالة الماجستير المتقدم بها فى الجغرافيا السياسية.

** معيد بقسم الجغرافيا، كلية الآداب – جامعة الفيوم.

(1) Kingsley E. Haynes, et al. (2004): Political Geography, Public Policy and The Rise of Policy Analysis, p. 69, Kluwer Academic Publishers.

تُعبر سياسات أمن الطاقة عن التوازن بين إجراءات الدولة التي تضمن أمن الإمداد وكذلك حماية البيئة والسوق الحديثة، والتي تعمل نحو المنافسة، بهدف خفض تكلفة الطاقة، حتى إذا كانت كل دولة أو منطقة جغرافية سياسية تطرح أهداف وأولويات سياسات أمن الطاقة المختلفة، اعتمادًا على مستوى النمو الاقتصادي بالإضافة إلى وضعها كمستورد أو منتج أو مصدر للطاقة(١)، كما أنها تُعبر عن العلاقة المتبادلة بين النظام السياسي (صانع القرار) والمجال الجغرافي الذي يوجد فيه، فمعطيات المجال الجغرافي تُحدد بشكل كبير طبيعة التهديدات والمطالب يتعرض لها النظام السياسي، كما أن الإجراءات التي يتخذها النظام السياسي استجابة للتهديدات والمطالب التي بموجبها يتم التوصل إلى قرارات لا تسري في فراغ بل داخل مجال جغرافي له ضوابطه التي تسهم بشكل كبير في طبيعة تلك الإجراءات.(٢)

يناقش هذا البحث السياسات الداخلية والخارجية لتأمين إمدادات الطاقة في مصر من وجهة النظر الجغرافية، لتقييم مدى قدرة الدولة على توفير القدر الكافي من الإمدادات من خلال السياسات التي تتخذها في قطاع الطاقة، ومدى مساهمة تلك السياسات في دعم الاستقرار الداخلي للدولة، وكذلك أثرها في زيادة ثقلها الاقتصادي والسياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

أولاً – تقييم السياسات الداخلية لأمن الطاقة في مصر :

سيتم في هذا الجزء دراسة السياسات الداخلية للدولة لتقييم مدى قدرة الدولة على توفير احتياجات السوق المحلى من الطاقة، ومدى مساهمة السياسات الداخلية للطاقة في قوة الدولة ودعم استقرارها الداخلي، من خلال دراسة السياسات الحكومية لقطاع البترول والغاز الطبيعي وقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة.

(1) H. Doka's et al. (2008): Energy Policy Making: An Old Concept or a Modern Challenge?, p. 366, London, Taylor & Francis Group.

(٢)محمود توفيق (٢٠١٦)، الدولة في عالم بلا حدود: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٩٨.

١) السياسات الحكومية لقطاع البترول والغاز الطبيعي:

تهدف الخطة الاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع البترول والغاز الطبيعي في مصر إلى عدد من الأهداف وهى، الوفاء باحتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية والبتروكيماوية، وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد القومي، تأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي من خلال التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف وتنويع المصادر، والعمل على تعديل مزيج الطاقة، تحقيق أعلى قيمة مُضافة من الثروات الطبيعية، وتحويل مصر لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز الطبيعي والبترول، وتطوير وتحديث قطاع البترول ليواكب متطلبات العصر، والحفاظ على معايير البيئة والتنمية المستدامة(١)، ويحاول قطاع البترول والغاز الطبيعي تحقيق تلك الأهداف الحالية عن طريق وضع مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بنشاطه، وتتمثل تلك السياسات في:

أ- سياسة البحث واستكشاف البترول والغاز الطبيعي:

ترتبط هذه السياسة بتطور القوانين والتشريعات المنظمة للبحث والاستكشاف عن البترول والغاز الطبيعي المُبرمة مع الشركات الوطنية والأجنبية، وتطور حجم الاستثمارات، وتغير خريطة مناطق امتياز الشركات، وتطور الاكتشافات من البترول والغاز الطبيعي، وتأثير ذلك على الاحتياطيات المؤكدة المتاحة وزيادة الإنتاج البترول والغاز الطبيعي.

- **تطور القوانين والتشريعات المنظمة للبحث والتنقيب والاستخراج:**

تُعد اتفاقيات الالتزام للبحث عن البترول والغاز الطبيعي واستغلالهما العمود الفقري لقطاع البترول بصفة خاصة وللدولة بصفة عامة، وبموجب تلك الاتفاقيات يتم البحث والاستكشاف عن البترول والغاز من خلال الشركات الأجنبية والعربية والمصرية،

(١)وزارة البترول والثروة المعدنية، الصفحة الرسمية:
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/about-ministry/Pages/strategic-purpose.aspx

والتي بدورها تضخ مليارات الدولارات كاستثمارات مباشرة من أجل زيادة ودعم إنتاج البترول والغاز الطبيعي، وتساعد دراسة التطور التاريخي للقوانين والتشريعات المنظمة للبحث والاستكشاف والتنقيب في تفسير الوضع الحالي للتطور صناعة البترول الغاز الطبيعي، ويزيد من فهمه، كما يُمكن من عمل تصور لما سيكون عليه مستقبلاً، يمكن تقسيم مراحل تطور القوانين والتشريعات المنظمة للبحث والتنقيب والاستخراج عن البترول والغاز الطبيعي في مصر إلى أربع:

المرحلة الأولى (الامتياز التقليدي ١٩٠٠-١٩٥٠)، مرت خلالها اتفاقيات البحث واستكشاف واستخراج البترول بعدة تطورات، وكان يعرف بنظام الإتاوة والإيجار، وامتدت تلك المرحلة من أوائل القرن العشرين وحتى الستينيات من ذلك القرن، كان نظام الاتفاق عبارة عن عقد امتياز تقليدي بين طرفين الأول هي الحكومة المصرية مانحة الامتياز وصاحبة الأرض والطرف الثاني هي الشركة، وكانت الشركات التي نالت الامتيازات شركات أجنبية لم يدخلها عنصر وطني[١].

صدر في عام ١٩٤٨ قانون رقم ١٣٦ حيث نص لأول مرة على اعتبار جميع الخامات المعدنية التي تحويها الأراضي المصرية ملكاً للدولة، قرر أن يكون إعطاء التراخيص والامتيازات للبحث عن المعادن بقوانين ولمدة لا تزيد ٣٠ عاماً وتجدد لمد ١٥ سنة، أما الاستغلال فيكون عن طريق شركة مساهمة مصرية أو تحت التأسيس، وزادت نسبة الإتاوة إلى ١٥% عن نصف المنطقة و ٢٥% عن النصف الأخر، وتكون كلها ٢٥% عند التجديد، كما فرضت قيود أخرى مثل، للحكومة في حالة الطوارئ الناشئة عن قيام أو توقع قيام حرب أو الناشئة عن أسباب داخلية حق الاستيلاء على بعض أو كل منتجات المنجم أو البئر أو الحقل من الخام المكررة، وغيرها

(١) محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٩٣)، الطاقة في مصر: دراسة تحليلية في اقتصاديات المكان، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ص ٢٢.

من القوانين المنظمة للعلاقة بين الحكومة صاحب الأرض ومانحة الامتياز وشركات البترول[١]، ولم تكن الاتفاقيات المبرمة في تلك المرحلة كثيرة نتيجة للأحداث التي شهدها العالم، لم يدوم هذا النظام طويلاً بسبب عدة عوامل، ومنها ما يتعلق بطبيعة نظام الامتياز التقليدي الذي كان مجحفاً بحق الحكومة صاحبة الأرض، كما أن الشركات الأجنبية كانت تسيطر على مساحات كبيرة داخل الدولة وكانت مدد الامتيازات طويلة بالإضافة إلى ضالة عائد الإتاوات، وزد على ذلك كانت تتمتع الشركات الأجنبية بنفوذ ضخم جعل منها دولة داخل الدولة المضيفة.

المرحلة الثانية (المشاركة في البحث والإنتاج ١٩٥٣-١٩٧٣)، نتيجة لما شهدته مصر في هذه المرحلة من صراعات وأحداث سياسية وحروب، مثل ثورة يوليو ١٩٥٣، وحركة تأميم مؤسسات الدولة عام ١٩٥٦ ونتيجة للدعم الحكومي وقيام حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣، وفي عام ١٩٥٣ صدر التعديل ٦٦ لقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨، حيث استحدث التعديل اصلاحات عديدة بقصد تشجيع رؤوس الأموال المصرية والاجنبية على الاستثمار في قطاع البترول، فلم يعد حق استغلال البترول قاصراً على الشركات المصرية فقط بل امتد ليشمل الشركات الأجنبية، حيث نص التعديل على تكون الأولوية للشركات المصرية في الحصول على عقود الاستغلال عن طريق المزايدة في حالة تساوى العرض، وكانت عقود الاستغلال ٣٠ سنة قابلة للتجديد إلى ١٥ عاماً أخرى، وذلك عن نصف المساحة المخصصة للبحث على أن يكون في هذا النصف بئر منتجة للبترول، وتم تثبيت الإتاوة عند ١٥%، ولتشجيع البحث البترول في الصحراء الغربية جعل عقد الاستغلال ٣٠ سنة، ويجدد لمدة ٣٠ سنة أخرى بدلاً من ١٥ سنة في حوض خليج السويس[٢]، كما قسمت مناطق الامتياز إلى مساحات أكبر وتم تخفيض نسبة الإتاوة على الصحراء الغربية إلى ١٧% من البترول المنتج منها[٣].

(١) جريدة الوقائع المصرية (١٩٤٨)، قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ خاص بالمناجم والمحاجر، القاهرة.
(٢) جريدة الوقائع المصرية (١٩٥٣)، قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ خاص بالمناجم والمحاجر، القاهرة.
(٣) محمد محمود إبراهيم الديب، سبق ذكره، ص ٢٦.

صدر في عام ١٩٥٦ قانون ١٣٥ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول، ومع اقتراب حرب أكتوبر ١٩٧٣ تم إنشاء أول وزراه مستقلة للبترول في مصر في مارس ١٩٧٣ لتتولى المسئولية الكاملة لهذه الصناعة الحيوية، وإدارة الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للبترول استعدادا لحرب اكتوبر ١٩٧٣[١]، وتغير نظام الاتفاقيات في تلك المرحلة ليسود نظام يسمى المشاركة في الإنتاج.

المرحلة الثالثة (اقتسام الإنتاج ١٩٧٥-٢٠٠٠)، وبعد انتصارات حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، ونتيجة لسياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الدولة، حدثت العديد من التغيرات في صناعة البترول حيث أدخلت الحكومة المصرية نظام جديد في الاتفاقيات وهو نظام مرحلة اقتسام الإنتاج، وكانت هناك ظروف دفعت مصر للأخذ بقاعدة اقتسام الإنتاج، ومنها رفع منظمة الأوبك لسعر البترول مرتين، وما حققته الشركات العاملة في مجال البترول من أرباح طائلة ورغبة مصر الاقتسام معها ورغبة الحكومة تحقيق أفضل عائد من صناعة البترول من خلال تقاسم الإنتاج[٢].

يتلخص هذا النظام في أن الشركات الأجنبية تتحمل تكاليف البحث والاستكشاف والتنمية ثم تستردها إذا تم الكشف عن البترول من نسبة مخصصة لاسترداد التكاليف تتراوح بين ٣٠%-٤٠%، وأي اكتشاف يستطيع سد نفقاته خلال ٥ سنوات من بدء استغلاله، وبعد سداد التكاليف تعود هذه النسبة لمصر ولا تدفع فائدة على التكاليف التي تحملها الشريك الأجنبي[٣]، وفي تلك المرحلة أعلن قطاع البترول عن أول نموذج عن بحث واستكشاف الغاز واستغلاله، وتعتبر تلك المرحلة هي مرحلة أول ظهور لحقول الغاز الطبيعي المصاحب والمنفرد، ارتفع عدد الاتفاقيات في تلك المرحلة سواء اتفاقيات مع شركات أجنبية أو وطنية.

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية، الصفحة الرسمية (ذاكرة البترول):
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/about-ministry/Pages/strategic-purpose.aspx

(٢) الديب، سبق ذكره، ص ٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٥١.

المرحلة الرابعة (عصر الغاز الطبيعي في مصر ٢٠٠١-٢٠١٨)، تُعد تلك المرحلة هي مرحلة جديدة من مراحل تطور صناعة البترول والغاز الطبيعي، وتحولت فيها سياسة الدولة للاعتماد على الغاز الطبيعي محل البترول نتيجة اكتشافه بكميات كبيرة في المراحل السابقة، وشهدت تلك الفترة تطور في نظام الاتفاقيات، وتطورت عدد الاتفاقيات حيث بلغت بداية من عام ٢٠٠١-٢٠١٠ نحو ٤١ اتفاقية منها ٢٦ اتفاقية للشركة المصرية رئاسة الطبيعية و ١٥ اتفاقية للشركة المصرية العامة للبترول، وشهدت البلاد في عام ٢٠١٠، حالة من الاضطراب السياسي نتيجة لثورة يناير وعدم الاستقرار الداخلي للدولة، ومع بداية عام ٢٠١٣ شهدت الدولة حالة من الاستقرار السياسي قامت وزارة البترول من أكتوبر ٢٠١٣ وحتى أكتوبر ٢٠١٨ ابرام عدد (٧٢) اتفاقية جديدة مع العديد من الشركات العالمية الكبرى وتعديل عدد (٢٧) اتفاقية سارية، بإجمالي عدد (٩٩) اتفاقية، وبلغ عدد الاتفاقيات السارية في جمهورية مصر العربية ١٦١ اتفاقية سارية مقسمة الى ١٢٣ اتفاقية سارية للهيئة المصرية العامة للبترول ٢٢ اتفاقية سارية للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ١٦ اتفاقية لشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول، وتسعى وزارة البترول الى زيادة عدد الاتفاقيات البترولية من خلال طرح مزايدات عالمية جديدة من خلال الشركات التابعة لها، وذلك لجذب مزيد من الشركات العالمية الكبرى للعمل في قطاع البترول المصري بهدف زيادة الإنتاج من الزيت والغاز لتحقيق استراتيجية الوزارة في تحويل مصر الى مركز إقليمي للطاقة(١).

- **تطور حجم الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف:**

تمتلك مصر العديد من المقومات الجغرافية التي تجعلها محط أنظار كبرى شركات البترول والغاز الطبيعي العالمية للاستثمار، كما أن مصر بمقوماتها الجغرافية العديدة تسعى لتكون مركزاً محورياً لإنتاج وتصدير الطاقة، ويزداد حجم الاستثمار من عام لأخر منذ بداية مراحل تطور صناعة البترول الغاز الطبيعي في مصر، نتيجة لتطور التشريعات

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية، الصفحة الرسمية:
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/about-ministry/Pages/strategic-purpose.aspx

والسياسات والقوانين الجديدة لقطاع البترول والغاز الطبيعي في مصر، ونظراً لعدم توافر بيانات عن حجم الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف عن البترول منذ بداية مراحل تطور صناعة البترول في مصر سنكتفى برصد حجم الاستثمارات بداية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨، لتتبع تطور حجم الاستثمارات لبيان مدى نجاح سياسة البحث والاستكشاف في جذب الاستثمارات لتنمية قطاع البترول والغاز الطبيعي، ويوضح جدول (١) وشكل (١) تطور حجم الاستثمارات في استكشاف وصناعة البترول والغاز الطبيعي في مصر بداية من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

جدول (١) : تطور حجم الاستثمارات في استكشاف وصناعة البترول والغاز الطبيعي في مصر من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

العام	إجمالي حجم استثمارات قطاع البترول والغاز الطبيعي (مليون جنيه مصري)
٢٠٠٣_٢٠٠٢	٨٥٣
٢٠٠٤_٢٠٠٣	١,٤٤٧,٨
٢٠٠٥_٢٠٠٤	٥,١٥٤,٧
٢٠٠٦_٢٠٠٥	٨٣٦١,٥
٢٠٠٧_٢٠٠٦	١٠٦١٢,٩
٢٠٠٨_٢٠٠٧	٨٣٥١,٧
٢٠٠٩_٢٠٠٨	٢٣٢٠٢
٢٠١٠_٢٠٠٩	٢٠٩٣٥,٧
٢٠١١_٢٠١٠	١١٩٨٠,٥
٢٠١٢_٢٠١١	١٩٣١٥,٩
٢٠١٣_٢٠١٢	٢٦٦٩٥,٦
٢٠١٤_٢٠١٣	٢٥٢٩٥,٦
٢٠١٥_٢٠١٤	٢٥٢٧٦,٢
٢٠١٦_٢٠١٥	٣٥١٧٦,٩
٢٠١٧_٢٠١٦	٣١٠٧٧,٥
٢٠١٨_٢٠١٧	٦٠٣٩٢,٩٧
٢٠١٩ _٢٠١٨	٨٣٣٥٧,٩

المصدر: اعتماداً على: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير سنوية غيرمنشورة، من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

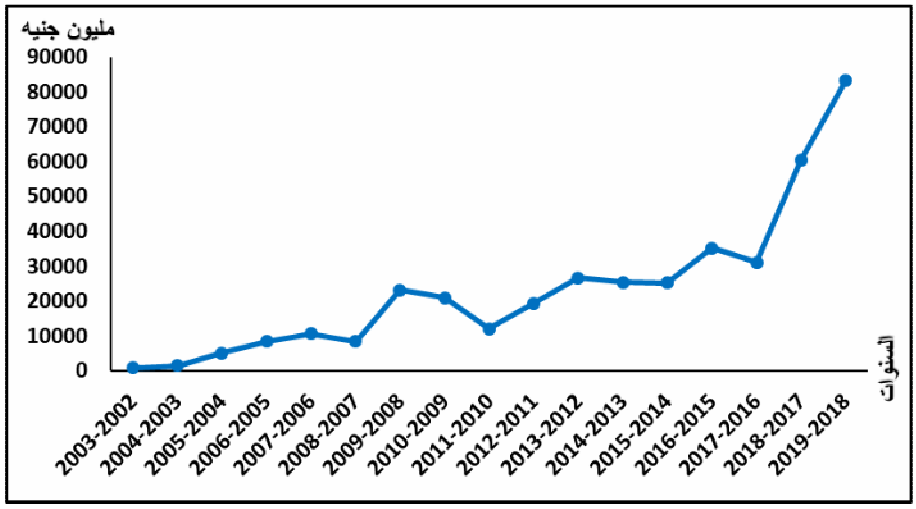

شكل (١) : تطور حجم الاستثمارات في مجال استكشاف وصناعة البترول والغاز الطبيعي في مصر من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (١).

يتبين من دراسة جدول (١) وشكل (١) أن:

- الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، تزايدت قيمة استثمارات البترول والغاز الطبيعي من نحو ٨٥٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، إلى نحو ٨٣٥١,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
- الفترة من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١١/٢٠١٠، شهدت تراجع في قيمة الاستثمارات حيث بلغت في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ لنحو ٢٣٢٠٢ مليون جنيه، لتتراجع في عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ لنحو ١١٩٨٠,٥ مليون جنيه، يرجع السبب في ذلك التراجع هو ما مرت به الدولة في تلك الفترة من أحداث واضطرابات سياسية.
- الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤/٢٠١١، شهدت ارتفاع في قيمة الاستثمارات حيث بلغت في عام ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ١٩٣١٥,٣ مليون جنيه ونتيجة لحالة الاستقرار السياسي النسبي التي سادت البلاد في تلك الفترة ونتيجة للإصلاحات

الجديدة في قطاع البترول، تزايدت قيمة الاستثمارات لتصل في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ لنحو ٢٥٢٦٩,٥ مليون جنيه.

- الفترة من عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨، شهدت الدولة حالة من الاستقرار السياسي، وتوجه الدولة نحو زيادة إصلاحات قطاع البترول وعمل العديد من الاتفاقات ووضع تشريعات وقوانين جديدة للاستثمار وطرح أماكن كثيرة للاستثمار، نتج عن ذلك زيادة قيمة الاستثمارات في تلك الفترة، حيث بلغت في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢٥٢٧٦,٢ مليون جنيه، لترتفع بشكل كبير لتصل نحو ٨٣٣٥٨ مليون جنيه ٢٠١٩/٢٠١٨.

يمكن القول إن سياسة البحث والاستكشاف التي اتبعتها الدولة منذ بداية مراحل تطور صناعة البترول والغاز الطبيعي وحتى عام ٢٠١٨ نجحت بشكل كبير في جذب العديد من الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لتنمية قطاع البترول والغاز الطبيعي مما انعكس على تغير خريطة مناطق الامتياز، وبالتالي زيادة عدد الاكتشافات وهوما سيتم تناوله النقاط التالية:

- **تغير خريطة مناطق امتياز البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي:**

يُعد النشاط الاستكشافي في قطاع البترول والغاز الطبيعي هو ثمرة الجهد المبذول في قطاع الاتفاقيات البترولية، حيث تعمل في مصر حاليا أكثر من ٦٠ شركة عالمية في مجال البحث عن البترول واستغلاله في ١٦٤ منطقة التزام في البحر المتوسط ودلتا النيل والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وصعيد مصر تحت إشراف الجهات التابعة لوزارة البترول[١]، ونتيجة لتغير القوانين والتشريعات المنظمة للبحث والتنقيب واستخراج البترول والغاز الطبيعي فقد تغيرت خريطة مناطق الامتياز زمانياً ومكانياً.

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية، الصفحة الرسمية:
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/about-ministry/Pages/strategic-purpose.aspx

اقتصرت مناطق الامتياز في أولى مراحل تطور صناعة البترول من عام ١٩٠٨ وحتى عام ١٩٥٠، في منطقة الصحراء الشرقية، ومنطقة خليج السويس، حيث تعد الصحراء الشرقية أولى المناطق تاريخياً في استكشاف، وإنتاج البترول بعد اكتشاف حقل جمسة عام ١٩٠٨، وبدأ الإنتاج منه عام ١٩١٠، وبعدها بدأ العمل في عدد من حقول البترول في منطقة خليج السويس مثل فيران والمطارمة.

تغيرت مناطق الامتيازات ودخلت مناطق نتيجة للتشريعات والقوانين الجديدة التي سادت بعد ثورة ١٩٥٢ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ للتشجيع على البحث في مناطق جديدة بالإضافة إلى منطقة خليج السويس، فقد شجعت القوانين الجديدة البحث في منطقة الصحراء الغربية بل أصبحت مناطق الامتياز تشمل مساحات أكبر وسنوات تعاقد أكثر ونسبة أتاوة أقل، وشجعت الحكومة في تلك المرحلة البحث في شمال الدلتا.

زاد إقبال الشركات الأجنبية للتنقيب والبحث عن البترول نتيجة للسياسات الجديدة التي اتبعتها الدولة بعد حرب أكتوبر، وبالتالي ازداد معها توسع مناطق الامتياز للبحث والتنقيب حيث شملت مساحات كبيرة وجديدة من الجمهورية، حيث تم التوسع في منطقة خليج السويس والصحراء الغربية وشمال الدلتا (بحراً)، والدلتا (براً).

خضع نحو ٣٢,١% من مساحة مصر، منها نحو ٢٩,٥% براً ونحو ٢,٦ بحراً في نهاية عام ١٩٩٠ للبحث والاستكشاف والتنقيب عن البترول واستغلاله، وقامت الحكومة بمنح نحو ١٥٤ امتياز للبحث والتنقيب عن البترول لعدد ٢١ شركة أجنبية، وتأسست ٢١ شركة مشتركة تعمل في تنمية ٦٢ منطقة، وتغطي مناطق البحث المياه الإقليمية والرف البحري أمام الساحل الشمالي بين الإسكندرية وبورسعيد وفي البحر الأحمر وفي مصر العليا وفي الصحراء الغربية[١].

(١) محمد محمود إبراهيم، سبق ذكره، ص ص ٢٤٨-٢٤٩.

دخلت مصر مرحلة جديدة من صناعة البترول، بداية من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٨، حيث توسعت مناطق الامتياز لتشمل مساحات كبيرة وجديدة في أنحاء الجمهورية، وازداد إقبال الكثير من الشركات للبحث عن البترول والغاز الطبيعي في مصر، يمكن القول إن في تلك المرحلة أن مناطق الامتياز شملت جميع أراضي الجمهورية مقسمة على الشركات العاملة في القطاع.

يوضح شكل (٢) مناطق امتياز الشركات للبحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في مصر، وفي منطقة خليج السويس أحد أهم مناطق إنتاج البترول في مصر لعام ٢٠١٨ فقط لعدم توافر أي خرائط قديمة توضح مناطق امتياز الشركات منذ بداية صناعة البترول، ويتبين من دراسة الشكل زيادة المساحات ودخول مناطق جديدة غير التي كانت موجودة من قبل، وخاصة في مناطق البحر المتوسط والدلتا برا وبحراً، كما طرحت مناطق جديدة في منطقة الصحراء الغربية في النطاق الشمالي كما دخلت مناطق جديدة في جنوبها بالقرب من الحدود الجنوبية لمصر في منطقة جبل العوينات عام ٢٠١٨، كما يلاحظ تزايد المساحات المملوكة والممنوحة للشركات الأجنبية عن تلك المساحات المملوكة والممنوحة لشركات وطنية، وهذا يدل علي الإقبال الواسع من كثير من الشركات العالمية للاستثمار في قطاع البترول والغاز الطبيعي في مصر.

تدل السيطرة الكبيرة للشركات الأجنبية علي المساحات الكبيرة لمناطق البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي علي مدي التكلفة العالية التي تتكفلها هذه العمليات وصولاً للإنتاج، وهذا التكلفة العالية لا تستطيع الكثير من الشركات الوطنية تحملها.

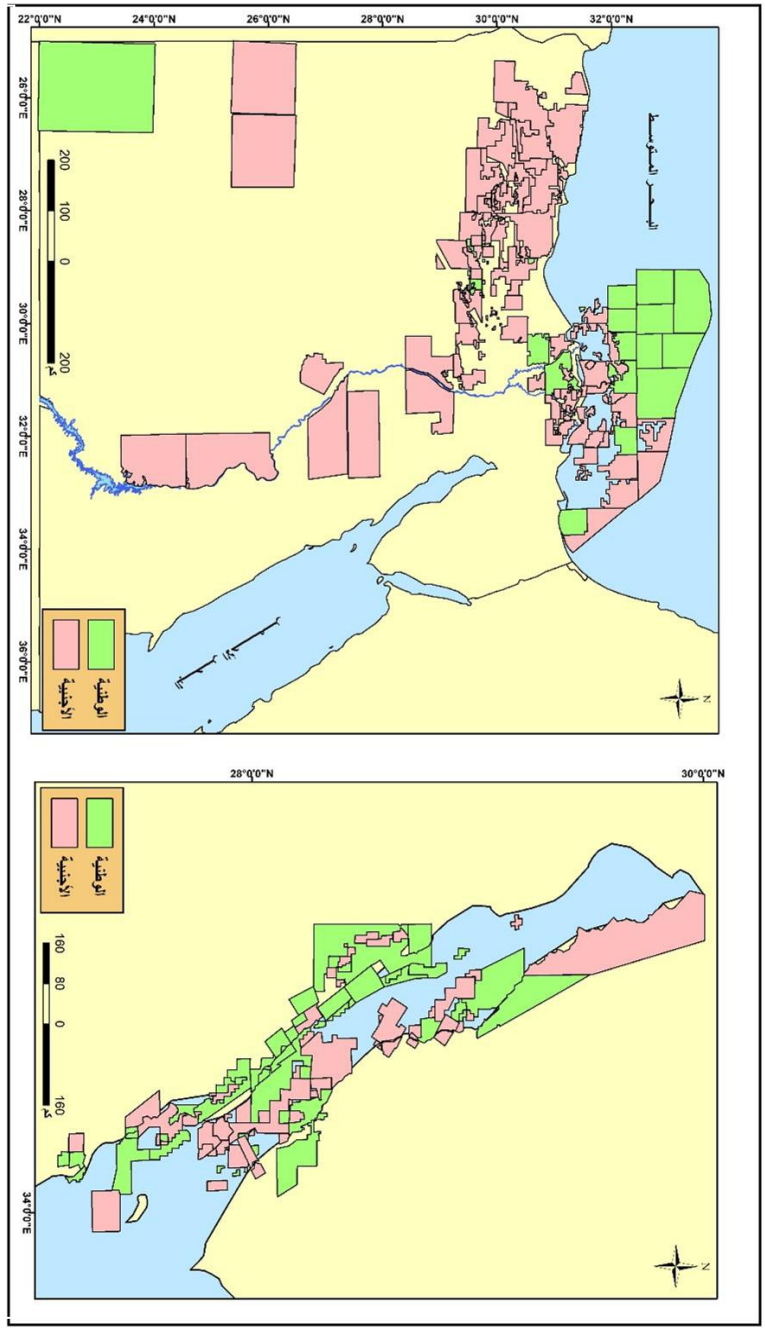

شكل (٢) : مناطق امتياز شركات البترول والغاز الطبيعي في مصر عام ٢٠١٨.

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول، خريطة مناطق امتياز الشركات البترول والغاز الطبيعي في مصر عام ٢٠١٨، مقياس رسم ١:٥,٠٠٠,٠٠٠، ومناطق امتياز الشركات البترول والغاز الطبيعي في منطقة خليج السويس، عام ٢٠١٨، مقياس ١:١٠٠,٠٠٠.

كما أن هذه السيطرة قد تؤثر مستقبلاً علي أمن الطاقة في مصر في حالة حدوث أي اضطرابات في نظام التعاقدات بين تلك الشركات والدولة، لأنها أصبحت المتحكم في كم كبير من إنتاج البترول والغاز الطبيعي في الدولة، أو حدوث في العلاقات السياسية بين الدولة وجنسيات تلك الدول، مما يجعل الدولة تحت ضغط كبير للاحتفاظ بعلاقات سياسية طيبة مع جنسيات تلك الشركات لضمان استمرار استثماراتها في مصر، مما قد يخلق لهذه الشركات نفوذاً كبيراً وتصبح بمثابة دولة داخل الدولة، ولذا يتوجب علي الدولة مستقبلاً تشجيع الشركات الوطنية وتقديم الكثير من التسهيلات لها حتي تتمكن من الدخول وبقوة في منافسة الشركات العالمية وتصبح السيطرة للشركات الوطنية، وبالتالي إزالة الضغوط والعقبات أمام الدولة للتحكم في إنتاجها كيفما تشاء.

يتبين مما سبق أن السياسة التي اتبعتها الدولة والإجراءات التي اتخذتها والقوانين التي سنتها شجعت الكثير من الشركات للبحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في حتى أصبحت معظم أراضي الجمهورية مقسمة بين الشركات، وهذا أدي إلى تطور عدد الاكتشافات الناجحة، وبالتالي زيادة في الإنتاج، وهذا يدل علي نجاح السياسة العامة للدولة في قطاع البترول والغاز الطبيعي.

- **تطور الاكتشافات من البترول والغاز الطبيعي:**

شهد عدد الاكتشافات من البترول تطوراً بشكل كبير بداية من عام ١٩٠٨و وهو بداية اكتشاف أول حقل للبترول وهو حقل جمسة وحتى عام ٢٠١٨، مقسمة إلى أربع مراحل تاريخية، وهو ما يوضحه جدول رقم (٢).

جدول (٢) : تطور عدد الاكتشافات من البترول والغاز الطبيعي في مصر من عام ١٩٠٨ وحتى عام ٢٠١٨.

المرحلة / عدد الاكتشافات	المرحلة الأولي (١) (١٩٠٨-١٩٥٠)	المرحلة الثانية (٢) (١٩٥٣-١٩٧٥)	المرحلة الثالثة (٣) (١٩٧٥-٢٠٠٠)	المرحلة الرابعة (٤) (٢٠٠١-٢٠١٨)
اكتشافات البترول	٧	٢٦	٢٦٣	٩٣٠
اكتشافات الغاز الطبيعي	٠	٢	١٤٨	٢٨٦

المصدر:

(١)، (٢): محمد محمود إبراهيم الديب،١٩٩٣، الطاقة في مصر: دراسة تحليلية في اقتصاديات المكان.

(٣)، (٤): وزارة البترول والثروة المعدنية، تقارير سنوية غير منشورة، ومنظمة الأوابك، تقارير سنوية غير منشورة.

يتبين من دراسة جدول (٢) أن المرحلة الأولى تميزت بقلة عدد الاكتشافات فيها، فهي تُعد أولى مراحل تطور صناعة البترول في مصر، واقتصر نشاط البحث والاكتشاف على عدد محدود من الشركات واقتصر الاكتشاف على حقول البترول في منطقة خليج السويس، وازداد في المرحلة الثانية عدد الاكتشافات نتيجة التعديلات والتشريعات الجديدة أبان ثورة ١٩٥٢، وحرب ١٩٧٣، وتغير سياسة الدولة أدي ذلك إلى زيادة في عدد الاكتشافات شملت حقول للبترول وللغاز الطبيعي، استمر عدد الاكتشافات في المرحلة الثالثة، وذلك لتغيرت سياسة الدولة في قطاع البترول والغاز الطبيعي بعد نصر أكتوبر عام ١٩٧٣، ونتيجة لتغير نظام الاتفاقيات المبرمة، نتج عن ذلك زيادة في الاكتشافات، شهدت عدد الاكتشافات في المرحلة الرابعة زيادة كبيرة نتيجة لزيادة الاتفاقيات وخاصة بعد الزيادة الكبيرة في اكتشافات الغاز الطبيعي وتحول سياسة الدولة للاعتماد عليه بشكل كبير في الكثير من المجالات.

يمكن القول طبقاً لما سبق أن سياسة البحث والاستكشاف التي اتبعتها الدولة منذ مراحل تطور صناعة البترول وحتى عام ٢٠١٨ نجحت وبشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات لتنمية وزيادة الإنتاج، كما نتج عنها تغير خريطة مناطق الامتياز ومناطق الاكتشاف حيث تحولت جميع أراضي الجمهورية إلى مناطق امتياز مقسمة بين الشركات الوطنية والأجنبية، وأدي هذا إلى تزايد عدد الاكتشافات من البترول والغاز الطبيعي بشكل كبير، وانعكس هذا على زيادة

الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي، وهو ما انعكس بشكل إيجابي علي في زيادة ثقل مصر في مجال البترول والغاز الطبيعي، أو يمكن القول في مجال الطاقة بشكل عام.

ب- سياسة التسعير والدعم:

تطورت سياسات وإجراءات توزيع منتجات البترول والغاز الطبيعي في مصر، وتهدف سياسة التسعير إلى ترشيد الاستهلاك من الوقود وخفض معدلات استهلاكه لتصدير جزء منها للخارج في ظل ارتفاع أسعار البترول عالمياً أو بقاؤه كاحتياطيات في باطن الأرض بدلاً من تبديده، أو توفير موارد مالية لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ويوضح جدول (٣) تطور أسعار المحلية والعالمية للبترول، وتأثرت أسعار الوقود نتيجة زيادة الطلب عليه محلياً وعالمياً.

جدول (٣) : تطور السعر المحلى والعالمي للبترول في مصر من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

العام	السعر المحلى للبترول (جنيه/ برميل)	السعر العالمي للبترول (دولار/ للبرميل)
٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٠٣	٢٢,٣٩
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٥٩	٢٥,٨٦
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٩٥	٣٢,١٥
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٧٣,٥	٤٧,٦٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٣٣٥	٥٨,٧٢
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٣٧٠	٦٦,٩
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥٠٢,٧	٩١,٤
٢٠٠٩-٢٠١٠	٣١٩	٥٨,٢
٢٠١٠-٢٠١١	٤٣٧,٧	٧٥,٤
٢٠١١-٢٠١٢	٦٢٩,٦	١٠٦,١٨
٢٠١٢-٢٠١٣	٦٥٢	١٠٧,٦٢
٢٠١٣-٢٠١٤	٧٢٣,٧٥	١٠٥,٣٥
٢٠١٤-٢٠١٥	٦٧٣,٥	٩٥,١٣
٢٠١٥-٢٠١٦	٣٨٠	٤٨,٩٤
٢٠١٦-٢٠١٧	٣٥٢,٨	٤٠٤١
٢٠١٧-٢٠١٨	٩١٥	٥٣,٥٦
٢٠١٨ -٢٠١٩	١٥٤٥,٥	٦٨,٤٧

المصدر: اعتماداً على: منظمة الأوابك، تقارير غير منشورة، من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

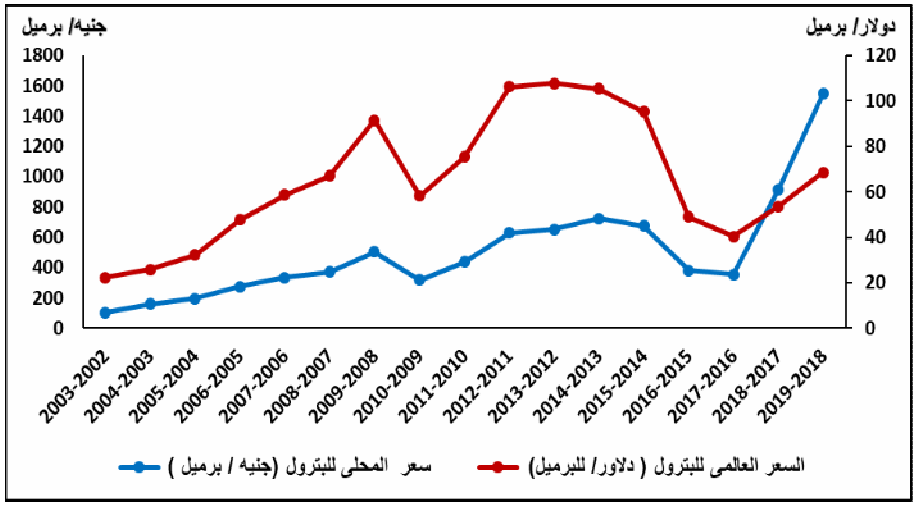

شكل (٣) : تطور السعر المحلى والعالمي للبترول في مصر من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

المصدر: اعتمادا على بيانات جدول (٣).

يتبين من دراسة جدول (٣) وشكل (٣) أن:

- الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، شهدت ارتفاع السعر المحلى والعالمي للبترول في مصر حيث بلغ سعر البرميل في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٢٢,٣٩ دولار للبرميل أي نحو ١٠٣ جنيه للبرميل، ليستمر في الارتفاع حتى يصل عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٦٦,٩ دولار للبرميل أي نحو ٣٧٠,٢٤ جنيه للبرميل.
- الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، هبط سعر البترول عالمياً ومحلياً حيث بلغ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٩١,٤ دولار للبرميل أي نحو ٥٠٢ جنيه للبرميل، ليهبط إلى نحو ٥٨,٢ دولار للبرميل ٣١٩ جنيه للبرميل.

- الفترة من عام ٢٠١١/٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣، عاود سعر البترول في الارتفاع حيث بلغ نحو ٧٥,٤ دولار للبرميل أي نحو ٤٣٧,٦ جنيه للبرميل، ليستمر في الزيادة ١٠٥,٣ دولار للبرميل أي نحو ٧٢٣ جنيه للبرميل، وترجع تلك الزيادة نتيجة لارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه نتيجة للأحداث والاضطرابات السياسية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة.
- الفترة من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٦/٢٠١٥، تراجع سعر البترول محلياً وعالمياً ليبلغ في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٩٥,١٣ دولار للبرميل أي نحو ٦٧٣ جنيه للبرميل، ليستمر في الانخفاض ليصل إلى ٤٨ دولار للبرميل أي نحو ٣٨٠,٢٤ جنيه للبرميل.
- الفترة من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨، شهدت ارتفاع كبير في سعر البترول محلياً وعالمياً من ٤٠ دولار للبرميل أي نحو ٣٥٢,٨ جنيه للبرميل عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ٦٨,٤٧ دولار للبرميل أي نحو ١٥٤٥,٥ للبرميل، وترجع تلك الزيادة الكبيرة في سعر البترول نتيجة لتراجع سعر الجنيه أمام الدولار في الفترات الأخيرة.

أما بالنسبة لسياسة الدعم، قامت الحكومة منذ عقود بدعم أسعار العديد من السلع والخدمات لتوفير الاحتياجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار مناسبة، وذلك من خلال توفير الدعم المباشر للسلع والخدمات، ويوضح جدول (٤) والشكل (٤) تطور دعم الكلى ودعم منتجات البترول والغاز الطبيعي في مصر من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٨ طبقاً للموازنة المالية للدولة.

جدول (٤) : تطور الدعم الكلى ودعم منتجات البترول والغاز الطبيعي في مصر من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

العام	الدعم الكلى (مليون جنيه)	دعم منتجات البترول والغاز الطبيعي (مليون جنيه)*
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٥٤,٢٤٥	٤١,٧٧٨
٢٠٠٧-٢٠٠٦	٥٣,٩٥٩	٤٠,١٣
٢٠٠٨-٢٠٠٧	٨٤,٢٠٥	٦٠
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٢,٧
٢٠١٠-٢٠٠٩	٩٣,٥٧	٦٦,٥٢
٢٠١١-٢٠١٠	١٠١,٢٧٢	٦٧,٦٨
٢٠١٢-٢٠١١	١٣٢,٩	٩٥,٥٣٥
٢٠١٣-٢٠١٢	١٧٠,٨	١٢٠
٢٠١٤-٢٠١٣	١٨٧,٦٥٩	١٢٦,١٨
٢٠١٥-٢٠١٤	١٥٠,١٩٨	٧٣,٩١٥
٢٠١٦-٢٠١٥	١٣٨,٧٢٤	٥١
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠٢,٥٥٩	١١٥
٢٠١٨-٢٠١٧	٢٢٢,٧٣٨	١١٠
٢٠١٩ -٢٠١٨	٢١٤,٢٦	٨٩,٠٧٥

المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي السنوي، من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

* دعم منتجات البترول لم يكن مدرجاً في الموازنة المالية للدولة قبل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، بل كانت الهيئة العامة للبترول تتحمل الفارق بين إنتاج هذه المنتجات وأسعار بيعها الفعلي في الأسواق كونها هيئة اقتصادية.

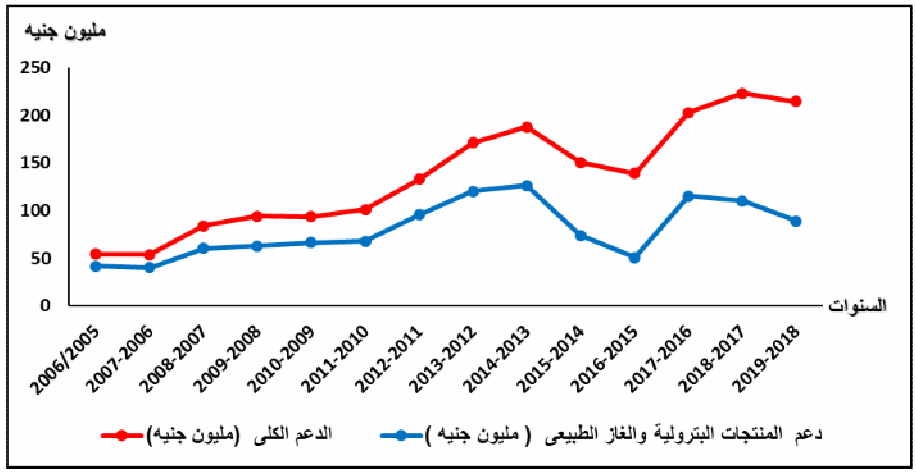

شكل (٤) : تطور الدعم الكلى ودعم منتجات البترول والغاز الطبيعي في مصر من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (٤).

يتبين من دراسة جدول (٤) وشكل (٤) أن:

- الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢، شهدت ارتفاع قيمة الدعم الكلى، وتبعه ارتفاع في قيمة دعم منتجات البترول والغاز الطبيعي حيث بلغ الدعم الكلى نحو ٥٤,٢٤٥ مليون جنيهاً كان نصيب منتجات البترول والغاز الطبيعي منها نحو ٤١,٧٧ مليون جنيهاً أي أكثر من ٧٦% من قيمة الدعم تقدم لمنتجات البترول والغاز الطبيعي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، ليستمر الدعم الكلى في الارتفاع، ويتبعه دعم منتجات البترول والغاز الطبيعي ليصل في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ١٧٠,٨٠ مليون جنيهاً منها ١٢٠ مليون جنيهاً دعماً لمنتجات البترول والغاز الطبيعي، أي أكثر من ٧٠% من إجمالي قيمة الدعم الكلى.
- الفترة من عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨، شهدت ارتفاع في قيمة الدعم الكلى، وتراجع قيمة دعم منتجات البترول والغاز الطبيعي نتيجة لخطة الدولة للإصلاح الاقتصادي، ووصول الدعم لمستحقيه مما نتج عنه ارتفاع قي قيمة أسعار المحروقات، فقد بلغ قيمة الدعم الكلى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ١٦٧,٦٥٢

مليون جنيهاً كان نصيب منتجات البترول منها نحو ١٢٦ مليون جنيهاً أي نحو ٦٧% من قمة الدعم الكلى، لتستمر قيمة الدعم الكلى في الارتفاع وتستمر قيمة دعم منتجات البترول في التراجع لتصل قيمة الدعم نحو ٢١٤ مليون جنيهاً كان نصيب منتجات البترول والغاز الطبيعي منها نحو ٨٩ مليون جنيهاً، أي نحو ٤٠% من قيمة الدعم الكلى.

تعمل الدولة في الفترات الأخيرة على إصلاح اختلال الموازنة العامة الناتجة عن دعم الطاقة، ويُعد الهدف الأساسي من وجود دعم الطاقة عامة هو توفير الطاقة بأسعر معقولة للفئات المهمشة وتوفير المنتجات بأسعار أقل من سعر السوق لكى تتناسب مع محدودي الدخل، ومن التجارب السابقة يتبين أن محدودي الدخل هم أقل الفئات استفاداً من هذا الدعم، كما أن هذا الدعم قد يحفز الأفراد على الإفراط في استخدام السلع المدعمة بما فيها منتجات البترول والغاز الطبيعي، كما أنه يؤدى إلى زيادة في تلوث البيئة، والأهم من ذلك يضع عبئاً كبيراً على الموازنة المالية للدولة، يوجد عدد من التهديدات نتيجة لرفع الدعم عن منتجات البترول والغاز الطبيعي في مصر، ومنها ارتفاع السلع والخدمات الأساسية نتيجة لارتفاع تكلفة نقلها، وتضرر العديد من الأسر نتيجة الارتفاع الأسعار.

عملت الدولة في الفترات الأخيرة ضمن خطة الإصلاح الاقتصادي على الرفع التدريجي لمنتجات البترول والغاز الطبيعي لتعويض العجز في الموازنة العامة للدولة ورفع العبء عن كاهل الحكومة لما تتحمله من عبء دعم الطاقة، الوصول للأسعار العالمية للمحروقات.

يمكن القول أن سياسة التسعير وسياسة الدعم يهدفا إلى خفض الاستهلاك المحلى من منتجات البترول والغاز الطبيعي وصول الدعم لمستحقيه، ووصول الطاقة لأسعارها الحقيقية، وتخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة، وصرف الإعانات المتبقية من دعم

الطاقة على قطاعات أخري كالتعليم والصحة، ولكن لابد من مراعاة أن هناك قطاع كبير من الأسر المصرية محدودي الدخل وهذا سوف يؤثر على معيشتهم.

٢) سياسة قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة:

حدثت العديد من الإصلاحات في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة الهدف منها هو زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلى على الكهرباء نتيجة لزيادة عدد السكان، والوصول للاكتفاء الذاتي من الكهرباء، لذا عمل قطاع الكهرباء على وضع العديد من السياسات وتنفيذ العديد من الإجراءات تهدف لزيادة الإنتاج وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة والاستفادة من الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها الدولة.

أ- سياسة قطاع الكهرباء:

شهد قطاع الكهرباء في مصر تطوراً هائلاً ليُلبي احتياجات الزيادة السكانية السريعة، وزيادة المناطق العمرانية الكبيرة في الدولة، فقد وضع قطاع الكهرباء عدد من السياسات، ونفذ العديد من الإجراءات يكون الهدف منها زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء.

- **تنويع مصادر الطاقة المستخدمة في الإنتاج:**

هدفت هذه السياسة لتنويع مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء، فبعد أن كانت المحطات تعتمد بشكل رئيسي على الطاقة المائية، والطاقة الأحفورية، وخاصة منتجات البترول في توليد الكهرباء، فأصبحت سياسة تشغيل المحطات الحرارية الآن تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي، والذي تعتبره الوقود الأساسي للتشغيل نظراً لامتيازه من الناحية الاقتصادية والبيئية حيث بلغت نسبة استهلاك الغاز الطبيعي من إجمالي الوقود المستهلك نحو ٨٦% في عام ٢٠١٨/٢٠١٧[١]، ويوضح

(١) وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، تقرير ٢٠١٨، ص ٣٠.

الشكل (٥) أنواع الوقود المستهلك في توليد الكهرباء في المحطات الحرارية، حيث يتبين أن الغاز الطبيعي يساهم بنسبة كبيرة تصل إلى نحو ٨٦% من الوقود المستهلك نظراً لقيمته الاقتصادية ونظافته وعدم إضراره بالبيئة مقارنة بالبترول.

تعتمد استراتيجية قطاع الكهرباء في تنويع مصادر الطاقة على التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء وترشيد استخدام الطاقة الأحفورية، كما أنها تشجع المستثمرين المحليين والدوليين على الاستثمار في إنشاء مشروعات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة بالإضافة إلى تحفيز القطاع الصناعي على الدخول في تصنيع وتوطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

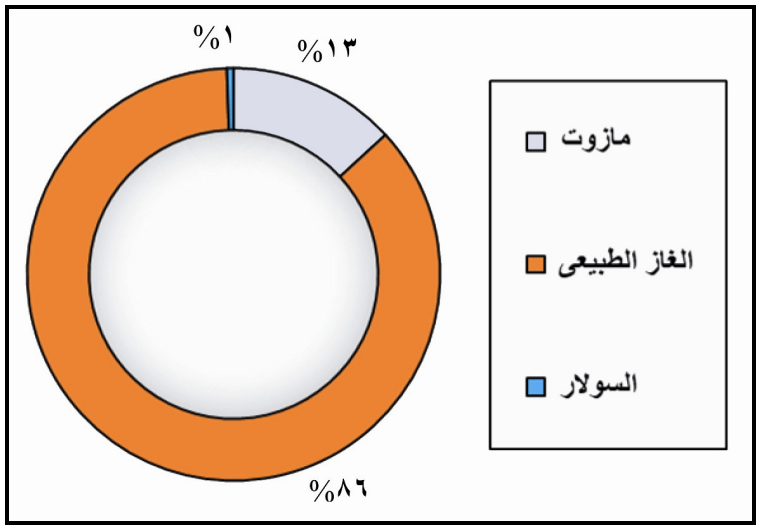

شكل (٥) : الوقود المستهلك في توليد الكهرباء حسب النوع عام ٢٠١٧.

المصدر: اعتماداً على وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، تقرير ٢٠١٨.

يوضح شكل (٦) إنتاج الكهرباء حسب المصدر عام ٢٠١٧، ويتبين أن الطاقة المتجددة أصبحت تساهم بنسبة ١% من الإنتاج، وهناك خطة لزيادة إنتاج الكهرباء منها، وذلك بالتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة على جميع مستوى أراضي الدولة.

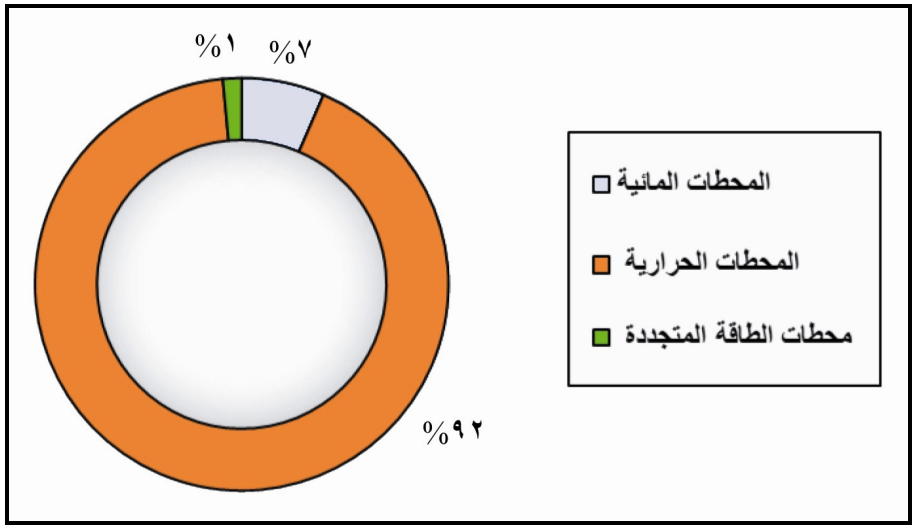

شكل (٦) : إنتاج الطاقة الكهربائية حسب المصدر ٢٠١٧.

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، تقرير ٢٠١٨.

يمكن القول إن الإمكانيات التي تمتلكها مصر من مصادر الطاقة الأحفورية كالبترول والغاز الطبيعي ومصادر طاقة متجددة كالإشعاع شمسي والرياح قد ساهمت في نجاح سياسة تنويع مصادر الإنتاج أصبح هناك مصادر أخري بديلة للمصادر الأحفورية يمكن الاعتماد عليها كمصادر الطاقة المتجددة التي انتشر استخدامها وبشكل كبير جداً في مناطق كثيرة داخل الدولة، مما أدي زيادة في الإنتاج ووجود فائض للتجارة وعمل ربط كهربي مع دول الجوار الجغرافي، وهذا يدل على مدي نجاح هذه السياسة.

- **سياسة تسعير ودعم الكهرباء:**

ترمي سياسات التسعير المتعارف عليها عالمياً إلى تحقيق الأسعار الكفاءة الاقتصادية والمالية لمرفق الكهرباء، وتغطى الأسعار التكلفة طبقا لجهود التغذية، وأن تعطى الأسعار المؤشر الصحيح لاستخدام الكهرباء مع مراعاة البعد الاجتماعي (أي

يستطيع المواطن تحمل فاتورة الكهرباء)[1]، وتطورت تسعيرة ودعم الكهرباء نتيجة لتطور تسعيرة ودعم منتجات البترول والغاز الطبيعي المستخدم في توليد الكهرباء، فالتغير في سعر ودعم منتجات البترول والغاز يتبعه تلقائياً تغير في سعر شرائح الكهرباء حسب قطاع الاستهلاك، ويختلف سعر ودعم الكهرباء حسب القطاع المستهلك، ونظراً لعدم توافر بيانات عن أسعار الكهرباء كل قطاعات الاستهلاك، ولكل فترات الدراسة سيتم الاكتفاء بقطاع للاستخدام المنزلي، لعرض تسعيرة الكهرباء لأعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٨/ ٢٠١٩، حسب شرائح الاستهلاك.

جدول (٥) : تطور أسعار الكهرباء حسب شرائح القطاع المنزلي (قرش/ ك.و.س) أعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦و ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٩.

شرائح الاستهلاك المنزلي (ك.و.س/ شهر)	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠١٠/٢٠١١	شرائح الاستهلاك المنزلي (ك.و.س/ شهر)	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٩
١-٥٠	٥	٥	صفر-٥٠	٧,٥	٢٢
٥١-٢٠٠	٩,٢	١١	٥١-١٠٠	١٤,٥	٣٠
٢٠١-٣٥٠	١٢,٥	١٦	صفر-٢٠٠	١٦	٣٦
٣٥١-٦٥٠	١٨	٢٤	٢٠١-٣٥٠	٣٠,٥	٧٠
٦٥١-١٠٠٠	٢٥,٥	٣٩	٣٥١-٦٥٠	٤٠,٥	٩٠
أكثر من ١٠٠٠	٣١	٤٨	٦٥١-١٠٠٠	٧١	١٣٥
			صفر- لأكثر من ١٠٠٠	٨٤	١٤٥

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر تقارير سنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٨/٢٠١٩.

(١) وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، تقرير ٢٠١٨، ص ٧٨.

يتبين من دراسة جدول (٥) أن أسعار الكهرباء للشرائح المختلفة للاستخدام المنزلي قد ارتفعت بشكل كبير من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠/٢٠١١، وعام ٢٠١٥/٢٠١٦، وعام ٢٠١٨/٢٠١٩، نظراً لارتفاع أسعار الوقود محلياً وعالمياً وتناقص قيمة الدعم المقدم للبترول والغاز الطبيعي والذي انعكس على ارتفاع أسعار الكهرباء، وعلى الرغم من الارتفاع سعر شرائح الاستهلاك إلا إن القطاع المنزلي أكثر القطاعات التي تقدم لها دعم تتحمله الحكومة لأنه هو السبيل الوحيد لتوفير الكهرباء بسعر مناسب لمحدودي الدخل.

يوجه معظم دعم الكهرباء للاستهلاك المنزلي طبقاً لشرائح الاستهلاك وقد روعي فيها البعد الاجتماعي لتخفيف العبء على صغار مستهلكي الكهرباء، وقد تطور دعم الكهرباء للاستهلاك المنزلي أعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و٢٠١٠/٢٠١١، و٢٠١٥/٢٠١٦، و٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول (٦) : تطور دعم الكهرباء للاستهلاك المنزلي لأعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٨/ ٢٠١٩.

العام	الدعم الكلى (مليار جنيه)	دعم الطاقة الكهربائية للاستهلاك المنزلي (مليار جنيه)
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥٤,٢	٣,١٦
٢٠١٠/٢٠١١	١١١,٣	٦,٣
٢٠١٥/٢٠١٦	١٣٨,٧	٢٨,٩
٢٠١٨/٢٠١٩	٥٢,٧	٤٧,٣

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر تقارير سنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ و٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٨/ ٢٠١٩.

يتبين من دراسة جدول (٦) أن القطاع المنزلي يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الدعم المقدم للكهرباء، ضمن سياسة الدولة لتخفيف العبء على محدودي

الدخل، فقد ارتفعت قيمة دعم الكهرباء للاستهلاك المنزلي من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ من ٣,١٦ مليار جنيه إلى نحو ٤٧,٣ مليار جنيه من إجمالي الدعم الكلى المتوقع في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و٢٠١٨/٢٠١٩ البالغ نحو ٤٥,٢، ٥٢,٧ بالترتيب.

يمكن القول إن سياسة التسعير والدعم قد راعت بشكل كبير البعد الاجتماعي في زيادة الأسعار، وساهمت في تخفيف العبء على محدودي الدخل، على الرغم من الرفع التدريجي لدعم الوقود إلا إن قيمة دعم الطاقة تتزايد، وذلك لضمان حصول على الكهرباء المواطنين حسب قطاع الاستهلاك المنزلي.

ب- سياسة قطاع الطاقة المتجددة:

أصبح إعطاء الأولوية لمشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة أمراً في غاية الأهمية، وذلك في إطار سياسة الدولة التي تعتمد على تنويع مصادر الطاقة المستخدمة، تم إنشاء هيئة الطاقة الجديدة المتجددة عام ١٩٨٦ طبقاً لقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦، حيث تمارس اختصاصاتها بتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة حيث يتصل نشاطها بمجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وذلك من خلال حصر وتقويم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتخطيط لتنميتها ولاستخدامها في إطار السياسة العامة للدولة في مجال الطاقة(١).

سعت مصر للاستفادة من الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها وتؤهلها لقيام مشروعات الطاقة المتجددة ووجود العديد من الأماكن التي يمكن استخدامها في هذه المشروعات، فقامت الدولة بإنشاء عدد من المشاريع مثل محطة رياح الزعفرانة ومحطة الطاقة الشمسية بالكريمات، وأصبحوا يساهمون بنسبة في دعم إنتاج الطاقة، كما قامت الدولة

(١)الجريدة الرسمية، قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦، قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشاء هيئة الطاقة الجدية والمتجددة.

بإنشاء أكبر محطة توليد طاقة وهي محطة بنبان في أسوان وبدا الإنتاج منها وهناك العديد من الأماكن المخطط إنشاء مشروعات الطاقة المتجددة عليها، نتج عن اهتمام الدولة بالتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة ارتفاع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة ففي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بلغ إنتاج الكهرباء من محطات الرياح نحو ٢٠٣ م.ك.و.س ليستمر في الارتفاع ليصل نحو ٢٢٠٠ م.ك.و.س، بينما ساهمت محطات الطاقة الشمسية في الإنتاج بداية من عام ٢٠١٠/٢٠١١، حيث بلغ نحو ٢١٩ م.ك.و.س لتستمر في الارتفاع لتصل عام ٢٠١٨ لنحو ٤٨٠ م.ك.و.س(١).

تم تعديل استراتيجية قطاع الطاقة المتجددة استجابة للمستجدات والأحداث السياسية التي أثرت على الدولة وخاصة على مشروعات الطاقة المتجددة، حيث تستهدف الاستراتيجية والسياسة الجديدة الوصول إلى نسبة ٢٠% من إنتاج الكهرباء في مصر عام ٢٠٢٢، وإلى نحو ٤١% من إنتاج الكهرباء خلال عام ٢٠٣٥(٢).

٣) دور السياسات الداخلية في قوة ودعم الاستقرار الداخلي للدولة:

يتبين من العرض السابق للسياسات الجديدة في قطاع البترول والغاز الطبيعي والكهرباء والطاقة المتجددة أنها ساهمت بدور كبير في توفير الإمدادات الكافية من الطاقة بل وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعضها كالغاز الطبيعي والكهرباء، وبالتالي ساعدت في توفر الطاقة بكميات كبيرة وبأسعار تكاد تكون معقولة باستثناء أسعار البترول التي تتأثر بالسعر العالمي، وعلى الرغم من الأحداث التي مرت بها البلاد خلال الفترة السابقة من ثورات واضطرابات وأحداث إرهابية إلا إن الإصلاحات الجديدة والسياسات الجديدة في قطاع الطاقة مستمرة وسريعة، وتساهم بشكل كبير في توفر الطاقة وتساعد على تلبية الطلب المحلى منها و ودعم الاستقرار الداخلي للدولة.

(١)وزارة الكهرباء الطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، تقارير سنوات مختلفة.

(٢)هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، الصفحة الرسمية http://www.nrea.gov.eg/

ثانياً – تقييم السياسات الخارجية لأمن الطاقة في مصر :

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة العلاقات الخارجية للدولة التي تربط مناطق الدولة بالمناطق الجغرافية الأخرى، ومدى تأثير ذلك على أداء وظيفتها الخارجية المنوطة بها، وتقسم العلاقات الخارجية إلى أربع مجموعات وهي العلاقات الإقليمية والعلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية والعلاقات الاستراتيجية.

تدرس العلاقات الاقتصادية علاقة الدولة الاقتصادية بغيرها من الدول العالم على أساس أن الدولة كوحدة اقتصادية تعمل مع غيرها من الوحدات الاقتصادية الأخرى في العالم، ففي الوقت التي تسعى فيه الدولة إلى أن تكون وحدة سياسية مستقلة تسعى في الوقت نفسه أن تكون جزء من نظام الاقتصادي العالمي، كما ينبغي معرفة قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أم أنها تعتمد على غيرها اقتصادياً، ومعرفة التدخل الحكومي في توجيه العلاقات الاقتصادية(١).

تهدف السياسة الخارجية لأمن الطاقة لأي دولة هو توفير الإمدادات الكافية من مصادر الطاقة المختلفة فمصادر الطاقة أصبحت الآن لها دور كبير في توجيه السياسة الخارجية للدولة بل لها تأثير كبير أيضاً نظام الاقتصاد العالمي، وهو ما سيتم مناقشته في هذا الجزء من خلال دراسة سياسة أمن الطاقة الخارجية لمصر، ومعرفة دور مصادر الطاقة في توجيه السياسة الخارجية لمصر لتحقيق التكامل مع الوحدات السياسية الأخرى في العالم.

(١) محمود توفيق، (٢٠١٦)، سبق ذكره، ص ص ٩٠-٩١.

١) سياسة الربط الكهربي مع دول الجوار الجغرافي والإقليمي:

سعى قطاع الكهرباء في مصر لتطوير أدائه على المستوي الإقليمي والدولي، من خلال سياسات جديدة منها تجارة الكهرباء على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك استغلالاً للخصائص الجغرافية التي تتمتع بها الدولة من موقع جغرافي متميز، وتوافر مصادر للطاقة ساهمت في تطوير قطاع الكهرباء، وذلك عن طريق الربط الكهربي مع دول الجوار الجغرافي والإقليمي، وتمهيداً للربط الكهربي مع العديد من دول العالم خارج نطاقها الجغرافي والإقليمي من خلال محاورة متعددة.

أ- محاور الربط الكهربي العربي الشامل:

تهدف هذه المحاور لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بإنشاء سوق عربية مشتركة في مجال الطاقة الكهربائية، وتحقيق الوحدة الاقتصادية كما هي متحققة في الوحدة الجغرافية، وسعياً للوصول إلى تحقيق الوحدة السياسية لها، وتنقسم كما في شكل (٧) إلى:

- **محور الربط الكهربي العربي الثماني:**

يتمثل هذا في محور (مصر/ليبيا)، و(مصر/الأردن): حيث تم إنشاء خط الربط الكهربي المصري الليبي في مايو عام١٩٩٨، ويشمل خط الربط المصري الليبي جهد (٢٢٠ فولت)، وتم إنشاء محور (المصري/الأردني – فلسطين – لبنان – سوريا – العراق – تركيا)، في أكتوبر ١٩٩٨، حيث شمل جهد خط الربط (٢٢٠ فولت).

- **محور (مصر / السعودية)، (محاور الربط الكهربائي الخليجي):**

يُعد مشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية أهم مشروعات الربط الكهربائي العربي، باعتبار أن القدرات الكهربائية بالبلدين تمثل حوالى ٨٥% من قدرات الكهرباء في الوطن العربي، ويجرى استكمال إجراءات تنفيذ المشروع لتبادل حوالى ٣٠٠٠ ميجاوات علي جهد ٥٠٠ كيلو فولت بين البلدين، وذلك من خلال محطة تحويل بدر بمصر، والمدينة المنورة وتبوك بالسعودية بخطوط هوائية بالجانبين بإجمالي ١٤٥٠ كم، وكابل بحري بخليج العقبة بطول ١٦ كم، وفي اكتوبر ٢٠١١ تم تشغيل مشروع الربط الكهربائي لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، الامارات العربية، البحرين، قطر، عمان)[١].

- **محاور الربط الكهربي لدول المغرب العربي:**

يهدف هذا المشروع لربط الشبكات الكهربائية لكل من ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب على جهد ٢٠٠–٤٠٠ كيلو فولت، وقد تم تشغيل شبكة الربط الكهربائي بين تونس والجزائر والمغرب وإسبانيا منذ عام ١٩٩٧، وترتبط مصر بليبيا من جهة الغرب على جهد ٢٢٠ كيلو فولت[٢]، وباستكمال هذا المشروع سيتم ربط دول المشرق العربي (مجموعة الربط الكهربي الثماني) بدول المغرب العربي وبدول مجلس التعاون الخليجي.

---

(١)وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (٢٠١٨)، مصر مركز إقليمي للطاقة الواقع والتحديات، الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، القاهرة.

(٢)المصدر السابق.

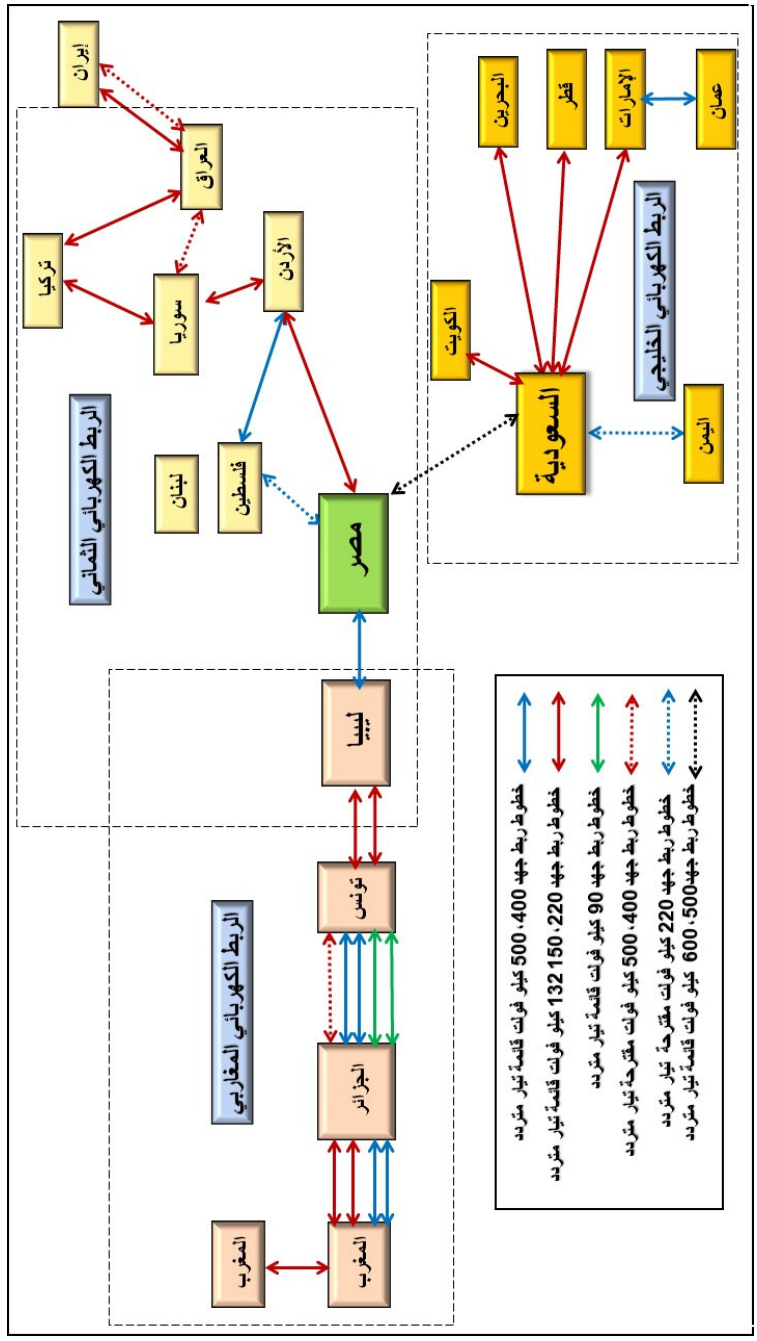

شكل (٧) : محاور الربط الكهربائي العربي الشامل.

المصدر: اعتماداً على الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي الاجتماعي، الصفحة الرسمية، المشاريع العربية المشتركة.

يوضح جدول (٧) وشكل (٨) تطور إجمالي تبادل الطاقة بين مصر ودول الربط الكهربي من محوري الربط الكهربي (مصر / الأردن)، و (مصر / ليبيا) من عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول (٧) : تطور إجمالي تبادل الطاقة الكهربائية بين مصر ودول الربط من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

العام	الطاقة الصادرة والمباعة (ج.و.س)	الطاقة الواردة والمشتراة من دول الربط (ج.و.س)
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٩٥٩,١١	١٧٩
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٠٣٩	١٢١
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٨٧٣	١٧٤
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٩٤٦	١٦٨
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٥٥٧	٢٠٨
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٤١٤	٢٥١
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠٢٢	١٢٦
٢٠٠٩-٢٠١٠	١١١٨	١٨٣
٢٠١٠-٢٠١١	١٥٩٥	١٥٢
٢٠١١-٢٠١٢	١٦٧٩	١٠٢
٢٠١٢-٢٠١٣	٤٧٤	٧٧
٢٠١٣-٢٠١٤	٤٦٠	٦١
٢٠١٤-٢٠١٥	٦٨٣	٥١
٢٠١٥-٢٠١٦	٧٤٧	٥٤
٢٠١٦-٢٠١٧	٣٣٣	٦٥
٢٠١٧-٢٠١٨	٤٢٥	٨١
٢٠١٨ -٢٠١٩	١١٥٨	٥٤

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة المصرية القابضة لكهرباء مصر، تقرير سنوات من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

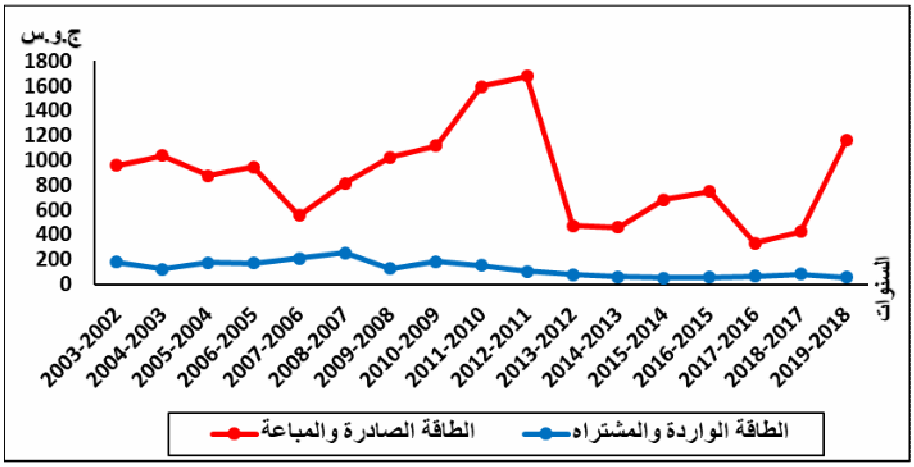

شكل (٨) : تطور إجمالي تبادل الطاقة الكهربائية بين مصر ودول الربط الكهربي من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨

المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (٧).

ويتبين من دراسة جدول (٧) وشكل (٨) أن مصر امتلكت القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء مما أدى إلى قيامها بتصدير الفائض لديها والتجارة مع دول الجوار الجغرافي والإقليمي، حيث يتبين ارتفاع كمية الطاقة المباعة لدول الربط مقارنة بالكمية المشتراة منهم، وهذا يدل على قدرة مصر وقوتها الكبيرة في مجال الطاقة الكهربائية بين دول العالم العربي.

يمكن القول مما سبق أن مصر نجحت بسياسة الربط الكهربي أن تكون مركزاً محوريا لتحقيق الترابط بين دول العالم العربي في محور ربط كهربي واحد وشامل، مما جعل مصر ذات ثقل في مجال الطاقة الكهربائية، وانعكس ذلك على قوتها الاقتصادية نتيجة للتبادل التجاري المشترك بين مصر ودول العالم العربي، وهذا ما انعكس على قوتها السياسية في المنطقة.

ب- محاور الربط الكهربي الإفريقي:

سعت مصر لتطبيق استراتيجية وسياسة الدولة لجعلها مركزاً محوري لتجارة الطاقة بين دول الجوار الجغرافي، وبين دول العمق الجغرافي الإفريقي، حيث سعت لإنشاء سوق لتجارة الكهرباء بين دول شرق إفريقيا (مصر السودان، وإثيوبيا)، تتمثل محاور الرط الكهربي الإفريقي كما يوضحها شكل (٩) في:

- **محور الربط الكهربائي المصري السوداني:**

يتم حاليا تنفيذ الربط مع السودان لتبادل قدرات تبلغ نحو بقدرة ٣٠٠ ميجاوات كمرحلة أولى، ويتم التوسع في هذا المشروع ليصل إلى ٣ آلاف ميجا وات في المرحلة الثانية من المشروع، ويهدف هذا المشروع إلى تفعيل الدور المصري كمركز إقليمي للطاقة في المنطقة، وتصبح البوابة الإفريقية للطاقة في الربط مع الشبكة الأوروبية، وشبكة مجلس التعاون الخليجي، والشبكة الآسيوية، كما أنه يحقق الاستفادة للجانبين المصري والسوداني(١).

- **محور ربط كهربائي شرق إفريقيا:**

سعت مصر لتدعيم قوتها وتعزيز علاقاتها بدول شرق إفريقيا، حيث جارى إنشاء سوق لتجارة الكهرباء بين مصر ودول تجمع الطاقة في شرق إفريقيا، ومن المخطط أن يتم ربط كل من مصر والسودان وإثيوبيا والذي يسمح بنقل (٣٢٠٠ م.وات) من إثيوبيا إلى كلاً من مصر والسودان، ويُخص مصر منها (٢٠٠٠ م.وات)(٢).

(١) الهيئة العامة للاستعلامات الصفحة الرسمية: https://www.sis.gov.eg/

(٢) وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوي ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٣٦.

- **الربط الكهربي بين مصر والكونغو الديمقراطية:**

في عام ١٩٩٥ تم إعداد دراسة جدوى لاستغلال الطاقة الكهرومائية بمنطقة إنجا تضمنت إمكانية ربط إنجا بأسوان لتصدير حوالي ٤٩ ألف ميجاوات يمكن نقلها عبر خطوط تمر بأفريقيا الوسطى – تشاد – السودان إلى مصر بمسافة قدرها حوالي ٥٣٠٠، ويشمل مشروع الربط الكهربائي أربع محاور لربط الكونغو بكل من مصر، ونيجيريا، وزامبيا، وأنجولا، ويحظى محور ربط الكونغو بمصر باهتمام الجانب الكونغولي نظراً لأن مصر مركز للأحمال مع إمكانية تصدير الطاقة المولدة من هذا المشروع إلى دول أوروبا عبر مصر[١].

ج- الربط الكهربي بين مصر والدول الأوربية:

سعت مصر في إطار ترسيخ دور مصر كمركز لتجارة الطاقة الكهربائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث كانت عضواً في العديد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية، تم توقيع مذكرة تفاهم في عام ٢٠١٧، بين وزارة الكهرباء والطاقة وشركة القبرصية، لعمل دراسة جدوى فنية واقتصادية في مجال الربط كهربي بين كل من مصر وقبرص واليونان[٢]، وتتمثل القدرات الكهربائية التي يمكن تبادلها من خلال الربط تصل إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، وهو ما يوضحه شكل (٩).

يمكن القول إن مصر من خلال سياسة الربط الكهربائي أصبحت مركزاً محورياً بين دول الشرق والغرب والجنوب والشمال، مما يساعدها على تحقيق التكامل في مجال الطاقة الكهربائية مع جميع الدول المشاركة في الربط الكهربائي، مما ينعكس إيجاباً على قوتها الاقتصادية وفى النهاية يؤثر إيجاباً على قوتها السياسية بين دول قارات العالم الثلاث القديم.

---

(١)وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (٢٠١٨)، مصر مركز إقليمي للطاقة الواقع والتحديات، الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، القاهرة.

(٢)وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، القاهرة، التقرير السنوي ٢٠١٨، ص ٤٧.

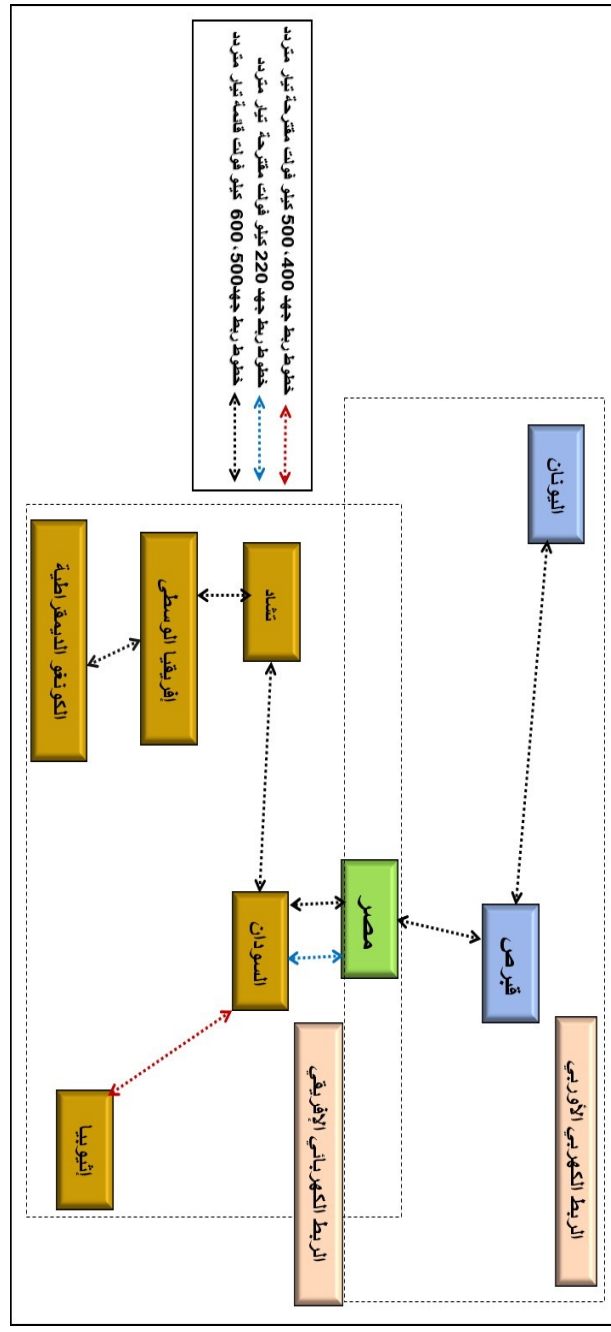

شكل (٩) : محاور الربط الكهربائي الإفريقي والأوروبي.

المصدر: اعتماداً على الصندوق العربي الإنمائي الإقتصادي الاجتماعي، الصفحة الرسمية، المشاريع العربية المشتركة.

٢) سياسة تحول مصر لمركز إقليمي لتجارة البترول والغاز الطبيعي:

تهدف هذه السياسة للاستفادة من خصائص الموقع الاستراتيجي لمصر ووقوعها بين قارات العالم الثلاث القديم لتتحول إلى مركز لتجارة وتداول البترول والغاز الطبيعي بين دول العالم، فتصبح مصر مركزاً إقليمياً مثل (روتردام، وسنغافورة)، ومحور استراتيجي لتصدير الطاقة المنتجة من مصادر الدولة الذاتية أو الطاقة الواردة إليها من البلدان المجاورة لتلبية احتياجات السوق المصري والأسواق الرئيسية في الدول الأخرى، ويتضمن هذا المشروع مركزاً محدداً جغرافياً لتداول ونقل وتخزين الغاز والمنتجات البترولية، وفيه يتم تحديد نقطة جغرافية محددة (نقطة تسليم وتسلم) في شبكة من خطوط الأنابيب، ويتم عندها تحديد سعر التداول أو البيع ونقل هذا المنتج من هذه النقطة إلى نقاط أخرى، ومركز غير محدد جغرافياً وفيه يتم تداول الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية من خلال كافة شبكات التوزيع المتاحة، ولا يعتمد على نقطة جغرافية محددة، ومركز لتخزين الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية، ومركز لعبور الغاز لطبيعي والمنتجات البترولية، وفيه يتم تحديد مسار جغرافي لنقل الغاز والمنتجات البترولية من نقطة التسليم إلى نقطة التسلم في شبكة من خطوط الأنابيب(١).

سعت مصر لتنفيذ هذه السياسة من خلال تنفيذ عدد من الإجراءات ومنها، إصدار قانون تنظيم سوق الغاز، ويعتبر خطوة مهمه نحو تحويل مصر لمركز إقليمي للطاقة، حيث يتيح تدفق الغاز من وإلى السوق المصري بحرية دون أي عوائق فنية أو تنظيمية، كما عملت على التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي من خلال مناقشة ألية التعاون بين دول شرق المتوسط لربط حقول الغاز الموجودة بالمنطقة إلى تسهيلات الإسالة لمصر، كما وقعت مذكرة تعاون مع قبرص لإنشاء خط أنابيب بحري مباشر بين البلدين، كما نفذت مشروعات تنموية لدعم المركز الإقليمي مثل مشروع تداول وتخزين المنتجات البترولية وإنشاء رصيف بحري بالعين السخنة.

(١)وزارة البترول والثروة المعدنية، الصفحة الرسمية:
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/about-ministry/Pages/strategic-purpose.aspx

يوضح جدول (٨) وشكل (١٠) حجم صادرات وواردات قطاع البترول والغاز الطبيعي في مصر بداية من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بالألف طن.

جدول (٨) : تطور حجم صادرات وواردات قطاع البترول في مصر من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

العام	صادرات قطاع البترول (بالألف طن متري)	واردات قطاع البترول (بالألف طن متري)
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٩١١٣	٤٤٠٥
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٧٣٢٠	٢٧٨٠
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٦٣٤٣	٣٤٧٨
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٧١٩٠	٦٣٩٤
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١٤٣٥٠	٦٩٤٨
٢٠٠٨-٢٠٠٧	١١٤١٧	٩٠٣٢
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٥٦١٤	١٥١٧٨
٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٧٧١٩	١٢٦٢٩
٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٠٠	٨٦٠٠
٢٠١٢-٢٠١١	٢٠٦٠٠	١٠٥٠٠
٢٠١٣-٢٠١٢	١٩٠٠٠	١٣٠٠٠
٢٠١٤-٢٠١٣	١٨٦٠٠	١٥٢٠٠٠
٢٠١٥-٢٠١٤	١٦١٠٠	٢٠٥٠٠٠
٢٠١٦-٢٠١٥	١٧٤٠٠	٢٤٩٠٠
٢٠١٧-٢٠١٦	١٧٦٩٣	٢٩١٢١
٢٠١٨-٢٠١٧	٢٤٤٣٤	٢٠٩٦٩
٢٠١٩ -٢٠١٨	٣٨٩٨٠	١٩١٩١

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة المصرية القابضة لكهرباء مصر، ومنظمة الأوابك، تقارير من عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

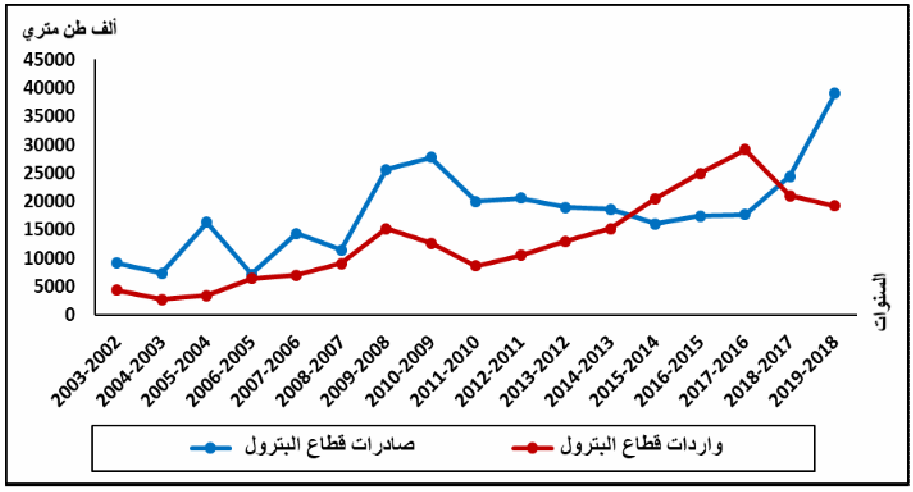

شكل (١٠) : تطور حجم صادرات وواردات قطاع البترول في مصر من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

المصدر: اعتماداً على بيانات جدول (٨).

- الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، شهدت تذبذب في حجم الصادرات واستمرار ارتفاع حجم الواردات حيث بلغ حجم الصادرات نحو ٩١١٢ ألف طن متري عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بينما بلغت الواردات في نفس العام نحو ٤٤٠٥ ألف طن، لينخفض حجم الصادرات في عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ليصل نحو ٧١٨٩ ألف طن، ويرتفع حجم الواردات لنحو ٦٣٩٤ ألف طن.
- الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، شهدت ارتفاع كبير في حجم صادرات البترول وارتفاع ملحوظ في الواردات، حيث بلغت الصادرات في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نحو ١٤٣٤٩ ألف طن، والواردات نحو ٦٩٨٤ ألف طن، لترتفع الصادرات لنحو ٢٧٧١٩ ألف طن، وترتفع الواردات لنحو ١٢٦٢٩ ألف طن.

- الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥، شهدت انخفاض في حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات، وذلك بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد في هذه الفترة، والتي أثرت بشكل كبير على قطاع الطاقة وعلى حجم الإنتاج وبالتالي على حجم الصادرات، وارتفاع حجم الواردات لسد العجز في الطلب المحلي على الطاقة، حيث بلغ حجم الصادرات نحو ٢٠٠٠٠ ألف طن والواردات نحو ٨٦٠٠ ألف طن عام ٢٠١٠/٢٠١١، لينخفض حجم الصادرات لنحو ١٦١٠٠ ألف طن، ويرتفع حجم الواردات لنحو ٢٠٥٠٠ ألف طن عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
- الفترة من عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩، شهدت ارتفاع كبير في حجم الصادرات نتيجة للإصلاحات الجديدة في قطاع البترول، والتي انعكست بشكل إيجابي على زيادة الإنتاج وبالتالي وجود فائض كبير للتصدير وللتجارة الخارجية بينما تراجع حجم الصادرات، حيث بلغ حجم الصادرات نحو ١٧٤٠٠ ألف طن والواردات نحو ٢٤٩٠٠ ألف طن عام ٢٠١٥/٢٠١٦، ليرتفع حجم الصادرات لنحو ٣٨٩٨٠ ألف طن والواردات نحو ١٩١٩٠ ألف طن.

يتبين أن سياسة مصر للتحول إلى مركز إقليمي لتداول وتجارة البترول والغاز الطبيعي يتوفر لها العديد من المقومات منها الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتميز بين قارات العالم الثلاث القديم، وتوافر مصادر الطاقة وزيادة إنتاجها من عام لأخر مما يؤدي إلى سد احتياجات الطلب المحلى على الطاقة ووجود فائض للتجارة، بالإضافة لدخول مصر عصر الطاقة المتجددة واستخدامها بشكل كبير في الكثير من المجالات، وبالتالي فإن هذه السياسة ستعود على مصر بالكثير من الاستفادة التي يمكن من خلالها تأمين إمدادات الطاقة بكافة أنواعها وبشكل سهل وبالتالي تحقيق أمن الطاقة داخل الدولة.

٣) سياسة مصر تجاه اكتشافات الغاز الطبيعي شرق البحر المتوسط:

كانت منطقة شرق الأوسط عامة ومنطقة شرق البحر المتوسط خاصة ساحة للصراع السياسي الإقليمي والدولي على مر العصور لما تتميز به المنطقة بخصائص جغرافية أثرت كثيراً على الصراع السياسي، وخاصة بعد اكتشاف احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، ومع تزايد الاكتشافات حيث عمدت كل دولة إلي البحث والاستكشاف في المنطقة الاقتصادية الخالصة في مياهها الإقليمية، ازداد حدة الصراع بين الدول المطلة على المنطقة وهي دول (مصر، ولبنان، وفلسطين المحتلة، وسوريا، وتركيا، وقبرص، والاحتلال الإسرائيلي).

تصاعد التنافس الإقليمي علي الثروات الموجودة في منطقة شرق المتوسط فتحولت من عامل استقرار إلي عامل تهديد، مما أدي إلى تجدد العديد من الصراعات كالصراع التركي القبرصي، واللبناني مع فلسطين المحتلة (إسرائيل)، بإضافة إلي دورها في زيادة التوتر في العلاقات المصرية التركية، وعلي الجانب الأخر كان لها دور في تغيير خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة في شرق البحر المتوسط، وصراع المراكز الإقليمية علي هذه الثروة الضخمة التي قد تفوق في إنتاجيتها مستويات أكبر الدول إنتاجاً كروسيا ودول الخليج معاً، حيث شملت خريطة التحالفات الإقليمية في المنطقة، مصر وقبرص واليونان، ومصر وفلسطين المحتلة (إسرائيل).

تمثلت سياسة مصر في منطقة شرق البحر المتوسط بعمل العديد من الاتفاقيات وإنشاء العديد من التحالفات للاستفادة بأكبر قدر ممكن من تلك التحالفات لتتحول إلى مركز لتجارة وتداول الطاقة بين دول العالم وخاصة تجارة وتداول البترول والغاز الطبيعي، وسيتم دراسة سياسة مصر في منطقة شرق البحر المتوسط من خلال دراسة اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين مصر مع كل من قبرص واليونان، وتحالف الطاقة بين مصر وقبرص واليونان وفلسطين المحتلة (إسرائيل)، وتأثير تلك الاتفاقات والتحالفات على العلاقات المصرية التركية.

أ- اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص واليونان:

تُعد الموارد الاقتصادية عامة والبترول والغاز الطبيعي خاصة من أهم الثروات التي يحدث نزاع بسببها على الحدود حيث يكون النزاع على البترول والغاز الطبيعي على الرصيف القاري المشترك هو أكثر حدة، ولكن اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص كانت بالتوافق بين الدولتين لضمان حق كل منهما في استغلال الثروات الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بها في مياههما الإقليمية وخاصة بعد اكتشاف الاحتياطات الهائلة للغاز في منطقة شرق البحر المتوسط.

تم توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص في ٢٠٠٣/٢/١٧، رغبة منهما في تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون بين البلدين، وإدراكا لأهمية تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة لغرض التنمية في كلا البلدين، وإذ يشير هذا الاتفاق إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، التي يعد البلدان طرفاً فيها، قد اتفقتا على ما يلي:

- يتم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين بواسطة الخط الوسطي الذي تكون فيه كل نقطة متساوية من أقرب نقطة على خط الأساس للطرفين، ويتم تحديد الخط الوسيط وحدوده بالنقاط من ١ إلى ٨ وفقًا لقائمة الإحداثيات الجغرافية المرفقة هذا الاتفاق كما في جدول (٩)، وبناء على طلب أي من الطرفين، سيتم الاتفاق على أي تحسينات أخرى على الدقة الموضعية للخط الوسيط من قبل الطرفين باستخدام نفس المبادئ، عندما تتوفر بيانات أكثر دقة، ومع مراعاة المادة ٧٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، يمكن استعراض الإحداثيات الجغرافية للنقطتين ١ و ٨ و/أو تمديدها حسب الاقتضاء في ضوء تعيين الحدود الحصرية في المستقبل المنطقة الاقتصادية مع الدول المجاورة المعنية الأخرى ووفقًا لاتفاق تتوصل إليه في هذا الشأن الدول المجاورة المعنية.

جدول (٩) : الإحداثيات الجغرافية لحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص.

النقطة	خط العرض (شمال)	خط الطول (شرق)
١	٣٣°٤٥'٠٠"	٣٠°٠٥'٠٠"
٢	٣٣°٣٤'٠٠"	٣٠°٢٨'٣٠"
٣	٣٣°٣٠'٤٠"	٣٠°٣٦'٤٠"
٤	٣٣°٢١'٢٠"	٣١°٠٧'٠٠"
٥	٣٣°١١'٣٠"	٣١°٣٦'٣٠"
٦	٣٣°٠٧'٢٠"	٣٢°٠١'٢٠"
٧	٣٣°٠٠'٤٠"	٣٢°٣١'٠٠"
٨	٣٢°٥٣'٢٠"	٣٢°٥٨'٢٠"

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، ٢٠٠٤/٧/١.

- في حالة وجود موارد طبيعية تمتد من المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للطرف الآخر، يتعاون الطرفان من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن طرق الاستغلال.
- إذا دخل أي من الطرفين في مفاوضات تهدف إلى تعيين منطقته الاقتصادية الخالصة مع دولة أخرى، يقوم هذا الطرف، قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدولة الأخرى، بإخطار الطرف الآخر والتشاور معه، إذا كان هذا التحديد مرتبطًا مع إحداثيات نقطة (١) (تقاطع الحدود المصرية القبرصية اليونانية)، أو نقطة (٨) (الحدود المصرية مع إسرائيل وقبرص).
- تتم تسوية أي نزاع ينشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية بروح من التفاهم والتعاون، وفي حالة عدم تسوية الطرفين للنزاع خلال فترة زمنية معقولة من خلال القنوات الدبلوماسية يحال النزاع إلى التحكيم.
- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وفقا للإجراءات الدستورية في كل بلد، يبدأ تنفيذ هذه الاتفاقية عند تبادل وثائق التصديق[١].

(١) الأمم المتحدة، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، ٢٠٠٤، ص ص ١-٢.

وقعت مصر وقبرص في ٢٠١٣/١٢/١٢ اتفاقية بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، وذلك حسب الاتفاقية التي وقعها الطرفين في ٢٠٠٣/٢/١٧، بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهم، وقد نصت الاتفاقية علي:

- ترسخ هذه الاتفاقية مبادئ التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بتنمية المصادر الهيدروكربونية التي تمتد عبر خط المنتصف، ويحق لأي شخص من جانب يحمل ترخيص أن يكون له الحق في البحث والاستغلال والتنمية فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية في المنطقة المفتوحة.
- يلتزم الطرفان بتبادل المعلومات ذات الصلة بالمصادر الهيدروكربونية عبر خط المنتصف أو المنطقة القريبة منه، وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية السرية الموقعة بين الطرفين في الرابع من مايو ٢٠٠٦، ويكون الاستغلال المشترك لخزانات الموارد الهيدروكربونية عبر خط المنتصف، وذلك عند تحديد أي خزان يمكن استغلاله يلتزم كل طرف أن يطلب من المُرخص لهم المعنيين الوصول لاتفاق مشترك للاستغلال والتنمية لذلك الخزان" اتفاقية التوحيد" طبقاً للمبادئ المقررة في الاتفاقية، تتحدد "اتفاقية التوحيد" طبقاً للامتداد الجغرافي والمعالم الجيولوجية للخزان عبر خط المنتصف والمنطقة المقترحة للاستغلال أو للتنمية المشتركة لذلك الخزان، والمخزون الأصلي للموارد الهيدروكربونية الموجودة والاحتياطي والمنهجية المستخدمة في الحسابات الخاصة بها، وتقسيم الاحتياطي كل طرف عبر خط المنتصف.
- يلتزم الطرفان باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان التزام المُرخص لهم بمتطلبات الصحة والسلامة المنصوص عليها وذلك تجنباً لمنع وقع ضرر بالبيئة البحرية.
- يتم تسوية أي نزاع حول تفسير وتنفيذ هذه الاتفاقية طبقاً للمادة رقم (٤) من اتفاقية ترسيم الحدود[١].

(١) رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد ٤٨، عام ٢٠١٤، قرار رقم ٣١١ لسنة ٢٠١٤، الموافقة على الاتفاقية الإطارية بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية قبرص بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٢.

تمتد جذور العلاقات بين مصر واليونان منذ عام ٣٠٠ قبل الميلاد حتى الآن، والتي تعد من أقدم العلاقات بين بلدين في التاريخ، لذا تشهد الفترة الحالية تناغمًا غير مسبوق بين مصر واليونان فيما يخص المجال الاقتصادي البحري والسياسي والعسكري، فالمعادلات السياسية والعسكرية لليونان وقبرص فرضت عليهم التعاون مع قوة بحجم مصر، لمواجهة الأخطار المتعددة التي تواجههم في منطقة شرق البحر المتوسط وخاصة بعد اكتشافات الغاز الطبيعي، وتم في عام ٢٠٠٣ توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين المصرية واليونانية حول ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين، ومع تزايد اكتشافات الغاز الطبيعي طالبت كلا الدولتين بسرعة الانتهاء من ترسيم الحدود البحرية بينهم وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهم حتى يتسنى لهم استغلال ثروات الغاز الموجودة، هذا الاتفاق سيغني اليونان عن المعونات المشروطة التي تحصل عليها من الاتحاد الأوربي، كما أنه سيفوت الفرصة على تركيا التي دخلت في عداء مع اليونان منذ بدء المباحثات حول ترسيم الحدود مع مصر.

تُكمن صعوبة ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وسبب تأخرها إلى الآن إلى وجود الخلاف بين اليونان وتركيا حول ترسيم الحدود البحرية بينهم والنزاع عليها، على الرغم من أن مصر أعلنت من جانبها عن الحد الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة مع اليونان على أساس قاعدة خط الوسط، وتم الاتفاق في أغسطس عام ٢٠٢٠ التوصل لاتفاق حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، وهو ما يحدده شكل (١١) الذي يوضح الحدود البحرية لمصر مع قبرص واليونان، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن حدود المنطقة الاقتصادية بين مصر وفلسطين المحتلة (إسرائيل) لحد الآن، أما الحدود الموجودة في الشكل هي موضوعة طبقاً لقاعدة خط المنتصف بين الطرفين، إلا أنه لا توجد أي اتفاقات بشان ترسيم الحدود البحرية بينهم لحد الآن، وبعقد هذا الاتفاق يمكن تكوين تحالف قوي يعيد تشكيل توازن الطاقة في منطقة شرق المتوسط هذا التحالف يضم مصر وقبرص واليونان.

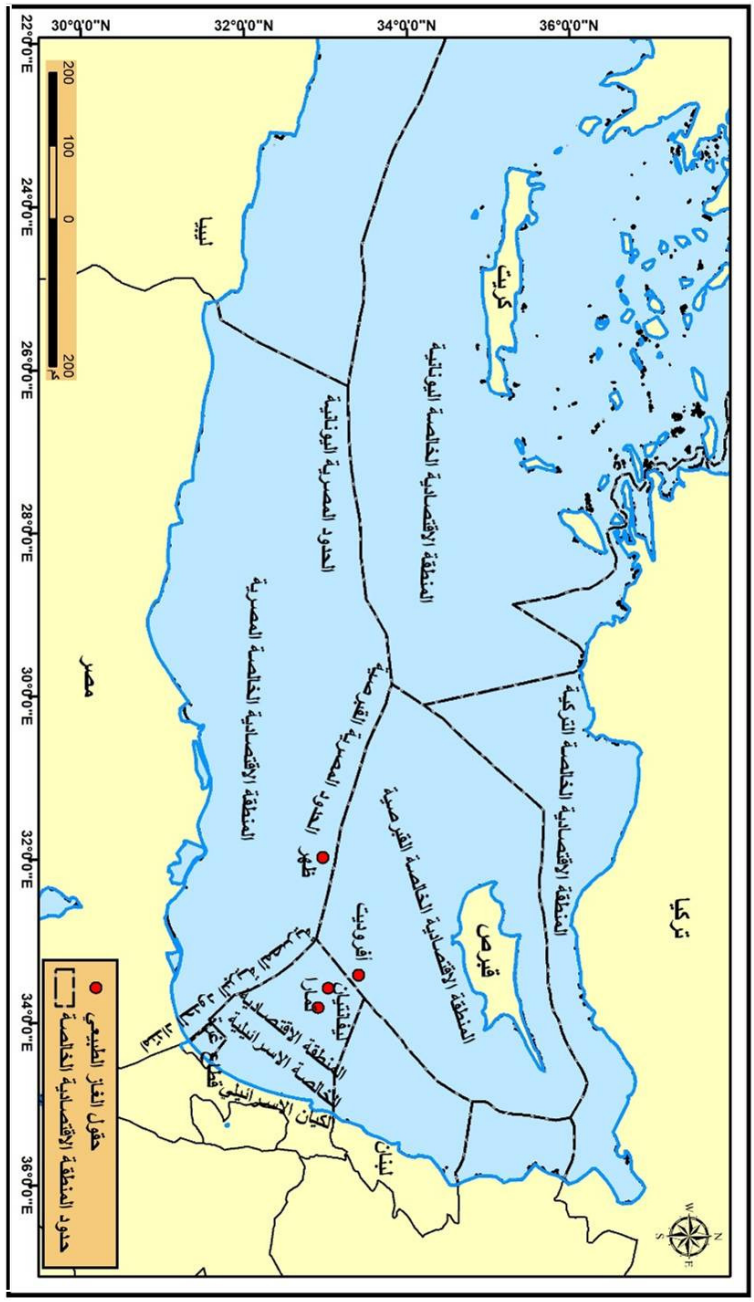

شكل (١١) : حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر مع دول الجوار البحري في منطقة شرق البحر المتوسط

المصدر: اعتماداً على الأمم المتحدة الإحداثيات الجغرافية المرفقة في اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص ٢٠٠٣، الاتفاق بين مصر واليونان لترسيم الحدود البحرية طبقاً لخط الوسط ٢٠٢٠.

يمكن القول إن بتوقيع مصر تلك الاتفاقية مع قبرص واليونان قد ضمنت حقوقها في استغلال الثروات الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة بالإضافة إلي التعاون المشترك مع دولة قبرص واليونان ليكونوا معاً تحالف طاقة جديد في منطقة شرق البحر المتوسط يكون ذات تأثير قوي إقليمياً ودولياً.

ب- تحالف الطاقة في منطقة شرق المتوسط (مصر، قبرص، اليونان، فلسطين المحتلة (إسرائيل)):

صدر في ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ إعلان القاهرة حول القمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان وأكدت فيه مصر ضرورة التعاون بين الدول الثلاث القائم على التزام دول المنطقة بالمبادئ المستقة للقانون الدولي، كما أنه أكد أعلي أهمية احترام الحقوق السيادية لجمهورية قبرص على المنطقة الاقتصادية الخاصة بها، وطالبت تركيا بالتوقف عن جميع أعمال المسح السيزمي الجارية في المناطق البحرية لقبرص، وفي العام الذي يليه صدر إعلان نيقوسيا في نوفمبر ٢٠١٥، يؤكد على الالتزام بالمبادي والاتفاقيات التي جاءت في إعلان القاهرة[١]، وتكمن عدد من الدوافع إنشاء هذا التحالف، ومنها سعي مصر لتتحول إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة فهي تمتلك العديد من المقومات من أجل ذلك من موقع متميز، ومناطق عديدة لإنتاج الغاز الطبيعي، كما أنها هي الدولة الوحيدة التي تمتلك محطات لتسييل الغاز الطبيعي في المنطقة لتجهيزه للتصدير، كما تسعي مصر لتنويع الحلفاء وأليات التفاعل وتعظيم الاستفادة من الاكتشافات الجديدة في المنطقة، وبالتالي سيساعده في تلبية احتياجات السوق المحلية من الغاز وفتح أسواق جديدة للغاز المصري في سوق الأوربي بحكم القرب الجغرافي من مصر، كما أن قرب الاكتشافات من بعضها سيساعد علي تحقيق التكامل بينهم، وسيصبح أهم مصدر لإنتاج الغاز الطبيعي في العالم بل أنها ستصبح محط اهتمام دول الاتحاد الأوربي بالكامل خاصة، لإيجاد مصدر بديل للغاز الروسي.

(١) بوابة الأهرام، الصفحة الرسمية، نص إعلان القمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان. القاهرة، مصر. http://gate.ahram.org.eg/News/2506831.aspx

تم الاتفاق بين مصر وقبرص على إنشاء خط أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي من قبرص إلى محطات التسييل في مصر ثم إعادة تصدير للأسواق الأوروبية مرة أخري، وفي أكتوبر عام ٢٠١٤ تم توقيع خطاب نوايا بين تحالف الشركات المسؤول عن حقل تمار الإسرائيلي وشركة دولفينوس المصرية للطاقة من أجل بدء التفاوض على اتفاق توريد الغاز الطبيعي من مشروع حقل تمار للمشتري (الشركة المصرية) عن طريق أنبوب الغاز الموجود، وفي ١٨ فبراير ٢٠١٨ أعلنت شركة نوبل أنرجي الامريكية وديليك الإسرائيلية عن توقيع اتفاقيتين مع شركة دولفينوس المصرية بقيمة ١٥ مليار دولار لبيع ٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الإسرائيلي لمدة ١٥ عاماً[١]، من أجل إعادة تسييل الغاز في محطات الإسالة الموجودة في مصر (إدكو، ودمياط) ثم إعادة تصديره مرة أخري إلي الأسواق الأوربية، وذلك ضمن خطة الدولة للتحول إلي مركز إقليمي لتجارة الطاقة، وهو ما يوضحه شكل (١٢)، وتأتي تلك الاتفاقية مفيدة لإسرائيل حيث تُعد مصر المتنفس والملجأ الوحيد لفلسطين المحتلة (إسرائيل) لتصريف الفائض من الغاز الطبيعي من حقلي تمار ولفيانتيان إلي أوروبا، حيث يُعد وصول الغاز الإسرائيلي لأوروبا يتطلب عبور الأراضي اللبنانية أو السورية، وتلك الدولتين علاقتهما متوترة مع إسرائيل، كما أن مد خط أنابيب تحت مياه البحر المتوسط بين إسرائيل واليونان يمثل معضلة بسبب طول المسافة وارتفاع التكلفة، فكان الحل الأمثل بيع الغاز لشركة خاصة مصرية حيث تعد مصر هي الدولة الوحيدة التي تمتلك محطات إسالة للغاز الطبيعي مما يمكنها من شحنه عبر ناقلات عملاقة وتصدير للأسواق الأوروبية.

تم توقيع تحالف بين فلسطين المحتلة (إسرائيل) وقبرص واليونان في يناير ٢٠٢٠ يتضمن هذا التحالف مد خط أنابيب من حقول الغاز في شرق البحر المتوسط (تمار، ليفانتيان) إلى قبرص ومنها إلى اليونان ثم إيطاليا ومنها إلى الأسـواق الأوربية، وبهذا

(١) موسوعة المعرفة، الصفحة الرسمية، اتفاقية الغاز المصرية الإسرائيلية ٢٠١٨.
https://www.marefa.org.

التحالف بين فلسطين المحتلة (إسرائيل) وقبرص واليونان سيصبح ذات تأثير اقتصادي وسياسي ويزيد من أمن واستقرار المنطقة[١]، ويمر خط أنابيب شرق المتوسط من حقول شرق البحر المتوسط لفلسطين المحتلة (إسرائيل) ومنها إلى قبرص ثم يتجه جنوباً بالقرب من الحدود المصرية القبرصية ثم يتجه إلى جزيرة كريت اليونانية ومنها اليونان ومنها إلى إيطاليا تمهيداً لوصوله للسوق الأوربية، يبلغ طول هذا الخط نحو ١٩٠٠ كم، ويمر عبر مياه تبلغ أعماقها ٣٠٠٠م، وستبلغ قدرته على حمل نحو ١٠ بليون م٣ غاز سنوياً، وسيكون أطول أنبوب في العالم، ويستغرق نحو من ستة إلي سبع سنوات لإنشائه[٢]، وهو ما يوضحه شكل (١٢).

بعمل مقارنة بين خط الأنابيب بين مصر وفلسطين المحتلة (إسرائيل)، ومصر وقبرص وخط أنابيب شرق المتوسط بين فلسطين المحتلة (إسرائيل) وقبرص واليونان وأوروبا يتبين أن، القرب الجغرافي بين مصر وقبرص سرع بوتيرة الربط بينهم وقلل المسافة والتكلفة، كما أن امتلاك مصر لمحطات إسالة سيسرع من وتيرة شحن الغاز وتصديره إلى الخارج، كما أن إنشاء خط شرق المتوسط سيستغرق نحو من ست إلي سبع سنوات، بينما يستغرق إنشاء خط أنابيب المصري القبرصي نحو أربعة سنوات، وبالتالي هذا سيؤدي إلى تقليل المدة الزمنية لتشغيل الخط المصري القبرصي والاستفادة منه قبل خط ميد ايست، وتكلفة إنشاء خط شرق المتوسط تبلغ نحو ٧ مليارات دولار بسبب طول المسافة التي سيقطعها الخط، بينما تبلغ تكلفة الخط المصري القبرصي نحو ١ مليار دولار لقرب المسافة، وبالتالي يمكن القول أن خط شرق المتوسط بين فلسطين المحتلة (إسرائيل) وقبرص واليونان لن يؤثر على تحول مصر إلى مركز إقليمي لتجارة الطاقة، ولتصبح المحصلة وجود مسارين جديدين لتدفق الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وهما الخط الأول من حقول الغاز الإسرائيلية وصولاً

(1) Israel Ministry of Foreign Affairs (2019), East Med Gas pipeline agreement signed at trilateral summit, MFA Press Room, Israel.

(٢) موسوعة المعرفة، خط انابيب شرق المتوسط إلى أوروبا https://www.marefa.org .

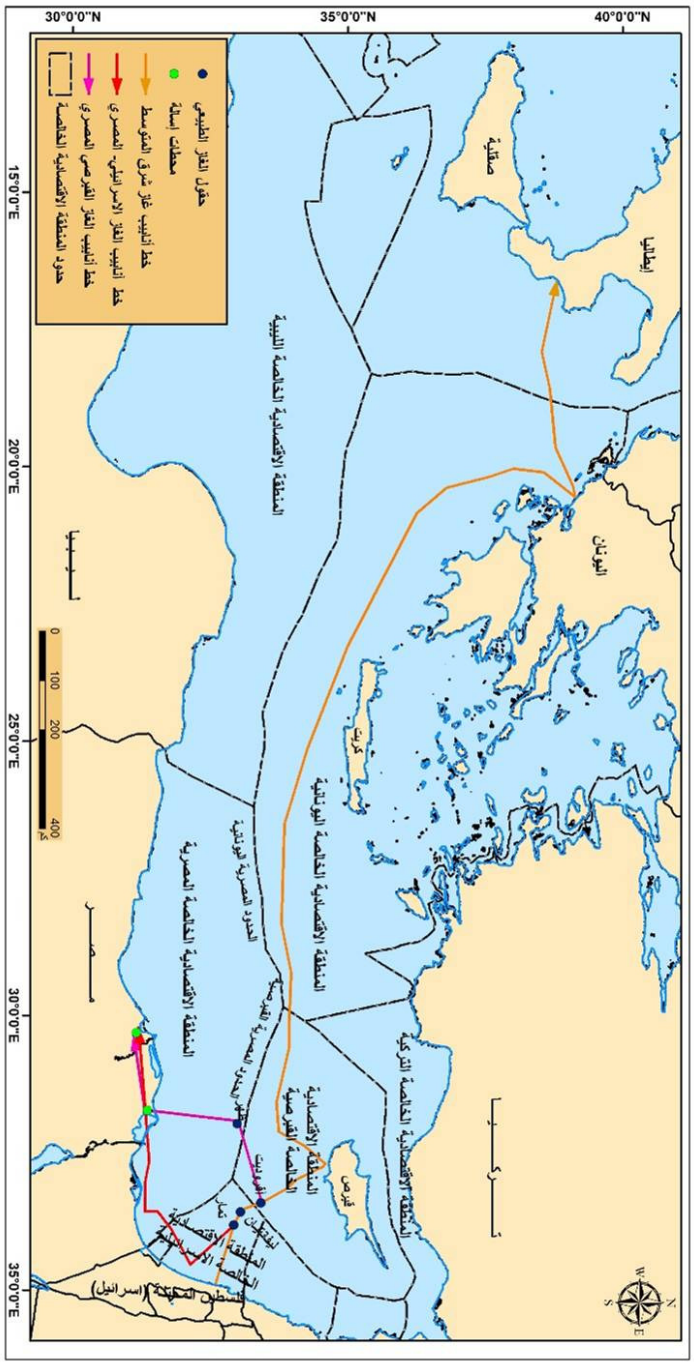

شكل (١٢) : خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط.

1. East Med Gas pipeline agreement signed at, Israel Ministry of Foreign Affairs (2019) trilateral summit, MFA Press Room, Israel.

٢. موسوعة المعرفة، الصفحة الرسمية، اتفاقية الغاز المصرية الإسرائيلية ٢٠١٨. https://www.marefa.org

إلى الحدود القبرصية ومنها إلى اليونان ثم إيطاليا، والخط الثاني يصل حقل أفروديت القبرصي لمحطات الإسالة في مصر، ومن ثم تسييله وبيعه بأعلى الأسعار إلى أوروبا.

ج- الموقف التركي من التحالف المصري القبرصي اليوناني:

يمثل الموقف التركي من التحالف المصري القبرصي اليوناني هو تعبيراً عن وجهة النظر التركية، حيث يُعد الصراع التركي والقبرصي واليوناني حول التنقيب والبحث عن الغاز الطبيعي في منطقة شرق الموسط جزء لا يتجزأ من الصراع السياسي والدبلوماسي بينهم، فهناك ادعاءات أثارتها تركيا للدفاع عن وجهة نظرها وهي:

- مشروعية اتفاقات ترسيم الحدود بين مصر وقبرص: تُعد قبرص من أكثر البلدان التي سارت بخطي ثابتة في ترسيم حدودها البحرية مع دول شرق المتوسط وذلك ضماناً لها من الدخول في صراعات فقد وقعت اتفاقية مع مصر في عام ٢٠٠٣ ودخلت حيز التنفيذ، وتوقيعها لاتفاقية مع إسرائيل عام ٢٠١٠، إلا إن الجانب التركي أعترض علي تلك الاتفاقيات لعدة أسباب منها أن قبرص جزيرة تنقسم إلي شطرين شمالي وجنوبي، وبالتالي هذا لا يعطي الحق لقبرص الجنوبية بالدخول باتفاقيات دون الجزء الشمالي منها، وبالتالي تري تركيا أن أي اتفاق تبرمه قبرص الجنوبية دون الشمالية سيفقد قبرص الشمالية حقوقها.
- تحديد الجرف القاري التركي: تري تركيا أن الاتفاقات تناست تحديد حدود الجرف القاري التركي، والتي تري أنها تمتد حتى الحدود المصرية[١]، كما أنها تزعم أن هناك تداخل بين الجرف القاري الخاص بها والمنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية،

(١)الجمعية العامة للأمم المتحدة، رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٨، موجهة للأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لتركيا بشأن الاعتراض التركي على اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص.
United Nations, Letter dated 27 March 2018 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

حيث قامت تركيا بتوقيع اتفاقية مع جمهورية قبرص التركية تقتضي بتحديد الجرف القاري لها، وذلك اعتماداً على تحديد ٢٧ نقطة احداثيات جغرافية بينهم يتحدد فيها الجرف القاري لتركيا وبالتالي وجود تداخل بين الجرف القاري التركي والمنطقة الاقتصادية القبرصية[١]، ويوضح الشكل (١٣) المطالبات التركية في الجرف القاري في منطقة شرق البحر المتوسط، ويتبين من ذلك أن تلك المطالبات تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص بل، وأنها تصل إلى الحدود المصرية القبرصية، كما تتداخل مناطق الامتياز الغير قانونية لجمهورية قبرص الشمالية التركية مع مناطق الامتياز الخاصة بالتنقيب عن الهيدروكربون في قبرص.

تصاعدت وتيرة صراع التنقيب على الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، مما أدي اللجوء بعض الدول للدخول في تحالفات ليست اقتصادية وعسكرية، وهذا ما فعلته كل من قبرص واليونان بتحالفها مع مصر على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وهذا ما تم رفضه من الجانب التركي، يمكن استنتاج معارضة الموقف التركي علي هذا التحالف، حيث أن نجاح هذا التحالف بين مصر وقبرص واليونان وفلسطين المحتلة (إسرائيل)، سوف يؤدي إلى دخول تركيا في شبه عزلة جغرافية في منطقة شرق البحر المتوسط، وهي في حاجة إلى امتلاك موارد لها في منطقة شرق المتوسط وبالتالي تقف بقوة خلف القبارصة الأتراك.

يتبين من العرض السابق لسياسة مصر في منطقة شرق البحر المتوسط وحرصها علي تأمين حقوقها في الاكتشافات الجديدة التي وجدت في تلك المنطقة، أن مصر لم تدخل في صراعات مع دول الجوار البحري في منطقة شرق البحر المتوسط، بل أنها

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة، رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٥ إبريل عام ٢٠١٤، موجهة للأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لتركيا، بشأن تحديد الجرف البحري التركي، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا وجمهورية قبرص الشمالية.

سارعت في ترسيم حدود منطقتها الاقتصادية للاستفادة منها في البحث والتنقيب على الثروات الموجودة وخاصة الغاز الطبيعي، وهذا قد أتي ثماره حيث تم اكتشاف أكبر حقل غاز طبيعي في المنطقة كلها وهو حقل ظهر، بل أنها عملت علي تحقيق التعاون بينها وبين دول الجوار البحري فدخلت في تحالفات جديدة، وهذا جعل لمصر مكانة كبيرة في تلك المنطقة بل في العالم أجمع.

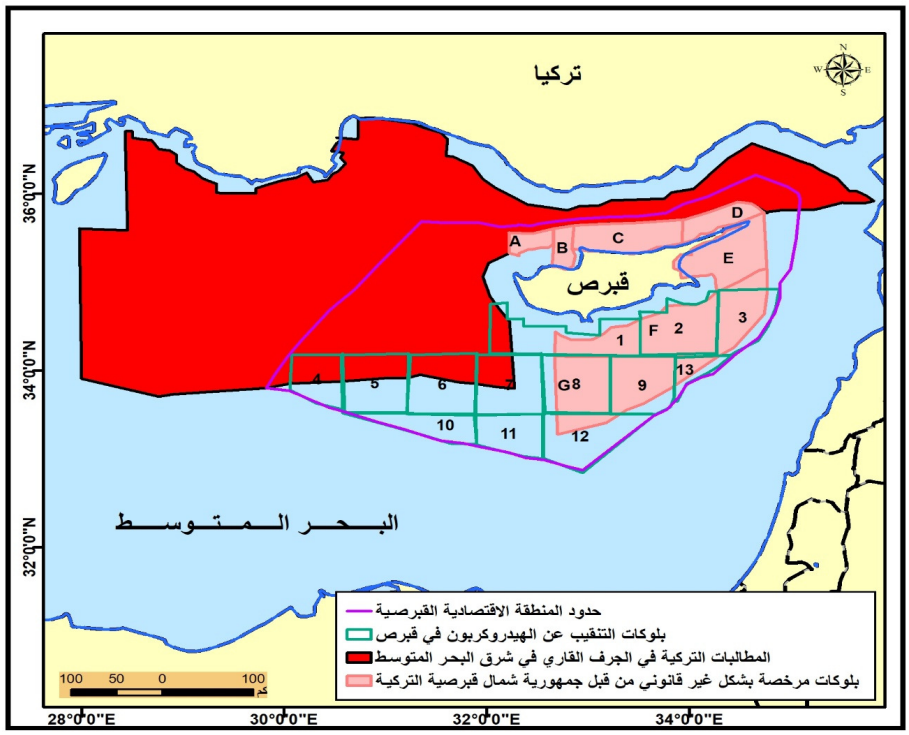

شكل (١٣) : مطالبات التركية في الجرف القاري في منطقة شرق البحر المتوسط.

Source: Ambassador Tasos Tzionis, 2019, Recent developments in the continental shelf/EEZ of the Republic of Cyprus, Ministry of Foreign Affairs Republic of Cyprus.

٤) دور مصر في منظمات الطاقة الإقليمية والدولية:

تُعد مصر من الدول الأكثر حضوراً في منظمات الطاقة الإقليمية والدولية لمكانة مصر الكبيرة وتاريخها العظيم في تطوير صناعة البترول والغاز الطبيعي في

المنطقة، وسيتم استعراض دور مصر في المنظمات الإقليمية والدولية للطاقة، وذلك لأن كل دولة تعمل كوحدة اقتصادية مع غيرها من الدول لتحقيق التكامل والتعاون مما يحقق الرفاهية لشعوب تلك الدول.

أ- دور مصر في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك):

انبثقت فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أثناء انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة في إبريل عام ١٩٥٩ حيث ناقشت وفود الدول المصدرة للبترول المشاركة في أعمال ذلك المؤتمر، سواء منهم الأعضاء العرب العاملون أو الأعضاء غير العرب.

تأسست منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في بغداد، العراق، بتوقيع اتفاقية في سبتمبر ١٩٦٠ من قبل خمس دول هي جمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. كان من المقرر أن يصبحوا الأعضاء المؤسسين للمنظمة، وانضمت إلى هذه الدول فيما بعد قطر (١٩٦١)، إندونيسيا (١٩٦٢)، ليبيا (١٩٦٢)، الإمارات العربية المتحدة (١٩٦٧)، الجزائر (١٩٦٩)، نيجيريا (١٩٧١)، الإكوادور (١٩٧٣)، الغابون (١٩٧٥)، أنغولا (٢٠٠٧) وغينيا الاستوائية (٢٠١٧)، والكونغو (٢٠١٨)، وعلقت الإكوادور عضويتها في ديسمبر ١٩٩٢، وعادت إلى أوبك في أكتوبر ٢٠٠٧، لكنها قررت سحب عضويتها في أوبك اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠، علقت إندونيسيا عضويتها في يناير ٢٠٠٩، وأعادت تنشيطها مرة أخرى في يناير ٢٠١٦، لكنها قررت تعليق عضويتها مرة أخرى في الاجتماع ١٧١ لمؤتمر أوبك في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦. أنهت الغابون عضويتها في يناير ١٩٩٥، ومع ذلك فقد عادت إلى المنظمة في يوليو ٢٠١٦. وأنهت قطر عضويتها في ١ يناير ٢٠١٩، وهذا يعني أن المنظمة تضم في الوقت الحالي ما مجموعه ١٣ دولة عضواً، تتمثل مهمة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في

تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للبلدان الأعضاء فيها، وضمان استقرار أسواق النفط من أجل تأمين إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من البترول للمستهلكين، دخل ثابت للمنتجين وعائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول(١).

يأتي دور القاهرة في منظمة الأوبك كعضو مراقب خارجي، وكانت من أوائل المراقبين إلى مؤتمر أوبك في عام ١٩٨٤؛ ساهمت في جهود استقرار سوق النفط في أواخر الثمانينيات، واستضافت هذه المدينة التاريخية اجتماعات أوبك على المستوى الوزاري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما أشاد الأمين العام للمنظمة بحضور مصر في الاجتماعات التاريخية التي عقدت في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧، إلى جانب خمس دول أخرى منتجة من خارج أوبك(٢).

ازدادت قوة ودور مصر في منظمة الأوبك بعد تزايد الاكتشافات الأخيرة، وتطوير قطاع البترول، وبعد أن أصبحت مصر مركزاً إقليمياً لتجارة البترول والغاز الطبيعي، وبعد أن أصبحت مكتفية ذاتياً من الغاز الطبيعي، كما أن انضمام مصر كعضو مراقب خارجي يبين أهمية ومكانة مصر في مجال البترول والغاز الطبيعي علي المستوي الدولي ، كما أن هذا سيعطي قوة لمصر وسمعة ممتازة في هذا المجال حيث تمتلك المنظمة بأعضائها نحو ٤٠% من إنتاج النفط العالمي ونحو ٧٠% من الاحتياطي العالمي، وبالتالي انضمام مصر لتلك المنظمة سيعطي لمصر قوة أكبر لتحقيق التعاون والاستثمار في هذا المجال، وبالتالي ينعكس علي قوتها علي المستوي الدولي.

---

(١) منظمة الدول المصدرة للبترول، الصفحة الرسمية:

https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/23.htm

(٢) المصدر السابق https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/4828.htm

ب- دور مصر في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك):

نشئت منظمة الأقطار العربيـة المصـدرة للبـترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابـع دولـي، بموجب اتفاقيـة تم التوقيـع على ميثاقها في مدينـة بيروت في ٩ يناير ١٩٦٨، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة، وكان ظهور "أوابك" في ذلك الوقت إنجازا عربياً مهماً، إذ سادت ظروف تاريخية صعبة أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، علاوة على الروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية (اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك)، وبروز الصناعة البترولية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية، ومن ثمة برزت حاجة الدول العربية المصدرة للبترول إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وتدعمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط لأهمية وزنه في الدخل الوطني لكل دولة، ولتأثيره على مختلف قراراتها محليا وقوميا ودوليا، لذلك بادرت الدول الثلاث آنفة الذكر إلى إنشاء المنظمة.

تهدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء[١].

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الصفحة الرسمية.

انضمت في عام ١٩٧٠ كل من الجمهورية الجزائرية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين. وحرصا من الدول الأعضاء على تدعيم المنظمة، بإفساح المجال لأكبر عدد من الدول العربية للانضمام إليها، وتوثيق روابط المصلحة المشتركة بين أعضائها، فقد تم الاتفاق في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ على تعديل أحد بنود المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة، والمتعلق بشروط قبول انضمام عضو جديد والذي ينص على "أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي"، ليصبح "أن يكون البترول مصدرا هاما لدخله القومي"، وانضمت الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق للمنظمة عام ١٩٧٢، وجمهورية مصر العربية عام ١٩٧٣. والجمهورية التونسية في عام ١٩٨٢ (توقف نشاطها منذ عام ١٩٨٧)، ليصبح عدد الدول الأعضاء ١١ دولة عربية.

بلغت الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام عام ٢٠١٨، التي تمتلكها دول منظمة الأوابك نحو ٥٦,٤% من إجمالي الاحتياطي العالمي، أما احتياطات الغاز الطبيعي فبلغت نحو ٢٦% من الاحتياطي العالمي، وقد بلغ إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي نحو ٢٦% من إجمالي النفط الخام ونحو ١٤,٦% من إجمالي الغاز الطبيعي العالمي(١).

يمكن القول إن مصر تعتبر من الأعضاء المهمين في تلك المنظمة وخاصة بعد التطورات الكبيرة والإصلاحات الأخيرة في قطاع البترول والغاز الطبيعي كما أن انضمامها لمنظمة كبيرة بحجم الأوابك لها تأثير كبير على مستوي أسواق النفط العالمية أعطي لمصر قوة كبيرة.

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي ٢٠١٨.

ج- رابطة منتجي البترول الأفريقية (الأبو):

تم توقيع اتفاقية إنشاء منظمة الآبو (رابطة الأبا سابقاً) في يناير ١٩٨٧ في لاجوس بنيجيريا ومقرها الرئيسي في الكونغو برازافيل، وتضم في عضويتها حاليا ١٨ دولة إفريقية وهما (مصر، والجزائر، وليبيا، وأنجولا، وبنين، والكونغو، والكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، والجابون، غينيا الاستوائية، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وتشاد، وموريتانيا، والسودان، والنيجر، وغانا، والكاميرون).

تمتلك هذه الدول بنهاية عام ٢٠١٨، نحو ١٢٥ بليون برميل من الاحتياطيات المؤكدة وهو ما يمثل ٧,٧% من الاحتياطي العالمي، وتنتج ٧,٥ مليون برميل/ يوم وهو ما يمثل ٩,٣% من الإنتاج العالمي، وبلغت احتياطاتها المؤكدة من الغاز ٥١٠ تريليون قدم^3، وهو ما يمثل ٧,٦٥%، وبلغ الإنتاج منها ٧٥٥٦ بليون قدم^3/سنة، وتمثل ٥,٨% من الإنتاج العالمي، وتهدف المنظمة إلى تنمية ودعم التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف مراحل صناعة البترول وإقامة مشروعات تعود بالنفع على المنظمة والدول الأعضاء، كما تهدف إلى تعزيز التشاور والتعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الرئيسية لصناعة الهيدروكربونات مثل الاستكشاف والإنتاج والتكرير وغيرها، والحاجة إلى تعزيز المساعدة الفنية بين البلدان الأفريقية المنتجة للنفط في المناطق التي اكتسبت فيها هذه البلدان خبرة قيمة، وتهدف إلى تزويد البلدان الأفريقية غير المنتجة للهيدروكربونات، بالمنتجات البترولية بما يساهم في تعزيز استقلال الطاقة في إفريقيا(١).

يمكن القول إن تأسيس هذه الرابطة، ووجود مصر بها سيدعم موقف مصر في القارة الإفريقية وخاصة أن مصر تمتلك تاريخ كبير ف صناعة البترول يسبق أياً من الدول المنضمة إلى تلك الرابطة وبالتالي فإن مصر تمتلك الخبرات الكبيرة في هذا المجال مما يجعب مصر بمثابة رائدة هذه الرابطة الذي يخدم جميع دولها، وبالتالي تزداد قوة ومكانة مصر في إفريقيا.

(١) وزارة البترول والثروة المعدنية، الصفحة الرسمية، القاهرة، مصر.
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/international-relations/cooperation-with-regional-organizations/Pages/african-petroleum-exporting-countries.aspx

يمكن القول أخيراً، وبعد استعراض دور مصر في أهم المنظمات الإقليمية والدولية أن مصر تمتلك دوراً كبيرا ومؤثراُ في تلك المنظمات مما يعود عليها بالنفع، ويدعم قوتها وموقفها في مجال البترول والغاز الطبيعي بشكل خاص ومجال الطاقة بشكل عام خاصة، وأن مصر تمتلك الكثير من المقومات التي تجعلها قوة مؤثرة إقليمياً ودولياً في هذا المجال.

٥) دور السياسة الخارجية لأمن الطاقة في قوة الدولة إقليمياً ودولياً:

تُعد القوة المستمدة من العلاقات الخارجية للدولة من العوامل المؤثرة في قوة الدولة وهي تشمل عضوية الدولة في المنظمات والأحلاف وقوة هذه الأحلاف، وإمكانية الوثوق منها وكذلك السمعة الدولية، والمساعدات الخارجية، كما أن الدولة تستمد قوتها من الخارج إلي جانب قوتها الداخلية، حيث أن تحقيق الرفاهية في الدولة وزيادة قوتها يحتاج إلي دعم من الخارج فالدول تعتمد علي بعضها البعض، والدولة التي تساهم كثيراً في الشؤون العالمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمتلك فرصة أكبر لزيادة قوتها عن تلك التي تفضل العزلة عن المسرح الدولي(١).

تمتلك مصر العديد من المقومات الجغرافية التي ساهمت بشكل كبير في دعم سياستها الخارجية لأمن الطاقة، فسياسة الربط الكهربي التي قامت بها مصر لعمل محاور ربط مع دول الجوار الجغرافي والإقليمي جعل مصر مركزاً محورياً إقليميا لتجارة الطاقة الكهربائية، وانعكس ذلك على تحقيق مصر للاكتفاء الذاتي من الكهرباء بل وجود فائض كبير للتجارة، كما أنها سعت لتتحول لمركزاً إقليمياً لتداول البترول والغاز الطبيعي فعملت على تدعيم علاقاتها الخارجية مع دول الجوار الجغرافي وخاصة دول الجوار البحري في منطقة شرق البحر المتوسط بعمل تحالفات واتفاقيات، جعلت من مصر مركزاً مؤهلاً لتجارة البترول والغاز الطبيعي حيث تمتلك مصر بنية

(١) محمد محمود إبراهيم، (٢٠٠٢)، سبق ذكره، ص ٥٩٥.

تحتية مؤهلة لتتحول لذلك، بل جعلها محط اهتمام جميع دول العالم وخاصة دول الاتحاد الأوربي الذي يرى في مصر ودول منطقة شرق البحر المتوسط ملجأً لاستيراد الغاز الطبيعي للتخلص من الضغوطات التي تفرضها عليهم روسيا جراء تصدير الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوربي.

عملت مصر لزيادة إنتاجها من البترول، والغاز الطبيعي عن طريق التشجيع على الاستثمار والاستكشاف والبحث والتنقيب فسارعت العديد من الشركات العالمية للحصول على امتيازات عديدة للتنقيب على البترول، والغاز الطبيعي، فتحولت جميع أراضي الجمهورية لأراضي لمناطق امتياز تمتلكها شركات وطنية وأجنبية كبيرة، مما انعكس علي زيادة الاكتشافات من البترول والغاز الطبيعي وخاصة الغاز الطبيعي، مما إدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي.

تميزت مصر بالعديد من الإمكانيات التي ساهمت بشكل قوي وكبير في دخولها في المنظمات وتحالفات الإقليمية والدولية للطاقة، فتلك المنظمات والتحالفات تتمتع ثقل اقتصادي وسياسي كبير على المسرح الدولي، فانضمام مصر لتلك المنظمات والأحلاف سيضيف لها المزيد من القوة والمكانة الدولية، حيث تعمل مصر كمراقب خارجي لمنظمة تملك نحو ٤٠% من الإنتاج العالمي للبترول ونحو ٨٠% من الاحتياطي العالمي للبترول، وهي منظمة الأوبك، كما أنها من الأعضاء المهمين في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، كما دعمت موقفها الاستراتيجي في القارة بانضمامها لرابطة منتجي البترول الإفريقية، كما أن مصر تمتلك سمعة طيبة في مجال الطاقة علي المستويين الإقليمي والدولي، وبالتالي هذا يجعل لمصر مكانة وقوة علي المستوي الإقليمي والعالمي خاصة بعد تزايد القوة الاقتصادية وتعاظمها أمام القوة العسكرية، حيث تعد امتلاك موارد الطاقة أحد أهم ركائز القوة الاقتصادية في العصر الحديث.

يتبين من العرض السابق لسياسة أمن الطاقة الخارجية لمصر أنها انعكست بشكل إيجابي على تأمين إمداداتها من الطاقة، وتحقيق مصر الاكتفاء الذاتي من الكهرباء والغاز الطبيعي، ويمكن القول إن المقومات الجغرافية التي تمتلكها مصر والتي إن تم استغلالها بالشكل الأمثل سيتحقق لمصر الاكتفاء الذاتي من كافة مصادر الطاقة، وبالتالي تتحول مصر إلى مصاف الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للبترول، وهذا سينعكس على قوتها الإقليمية والدولية.

الخلاصة:

امتلكت مصر العديد من المقومات الجغرافية التي أثرت في سياستها الداخلية والخارجية لأمن الطاقة لديها، فتلك المقومات قد ساعدت الدولة في المضي قدماً لتوفير الإمدادات الكافية من الطاقة بكافة مصادرها، وقد قامت الدولة بالعديد من الإجراءات والسياسات على المستوي الداخلي والخارجي، والتي تهدف لتوفير الإمدادات الكافية من الطاقة طبقاً للظروف الجغرافية التي تتمتع بها الدولة، حيث قامت الدولة علي المستوي الداخلي بعديد من الإجراءات، ومنها سياسة البحث والاستكشاف حيث قامت بسن القوانين والتشريعات منذ قيام صناعة البترول في مصر وحتي الآن، مما أدي إلي زيادة المساحات المطروحة للبحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، وهذا يدل علي مدي تأثير القرار السياسي في تغيير اللاند سكيب للدولة، حيث تحولت جميع أراضي الجمهورية لمناطق امتياز موزعة علي الشركات الأجنبية والوطنية، مما زاد من الاكتشافات، ارتفع الإنتاج وتحقق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، بالإضافة لزيادة جذب الاستثمار في مجال البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، قامت الدولة بوضع لنظام تسعير ودعم منتجات البترولية لتتناسب مع الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي، وخفض استهلاكها والحفاظ على البيئة، كما اهتمت الدولة بقطاع الطاقة المتجددة حيث قامت بالعديد من الإجراءات التي تهدف التشجيع علي الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، مما أدي إلي انتشار استخدام الطاقة المتجددة علي نطاق واسع في أراضي الدولة، وبتلك

السياسات الداخلية دعمت قوة الدولة علي المستوي الداخلي في ضبط السوق المحلية وتوفير الإمدادات الكافية من الطاقة.

امتلكت مصر العديد من المقومات الجغرافية التي دعمت سياستها الخارجية لأمن الطاقة فالموقع الجغرافي المتميز وامتلاكها لمصادر الطاقة المتنوعة وتحقيق الفائض لديها من الطاقة أدى إلى نجاحها في سياسة الربط الكهربي بينها وبين دول الجوار الجغرافي والإقليمي، كما دعمت استراتيجيتها وسياستها الجديدة لتتحول إلى مركز إقليمي ودولي لتجارة وتداول البترول والغاز الطبيعي فهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك محطات لإسالة الغاز الطبيعي وتصديره بأعلى الأسعار، فقامت مصر بعمل اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لها مع قبرص عام ٢٠٠٣، واتفاقية لاستخدام المواد الهيدروكربونية فيما بينهم عام ٢٠١٣، كما قامت بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع اليونان عام ٢٠٢٠ طبقا لقاعدة خط الوسط، وقامت مصر بعمل العديد من التحالفات بهدف استغلال الاكتشافات الموجودة في شرق المتوسط بشكل أفضل والاستفادة منها حيث قامت بعمل اتفاقية بينها وبين قبرص لإنشاء خط أنابيب غاز يربط بين حقل أفروديت ومحطات الإسالة في مصر، كما قامت بتوقيع اتفاقية مع الشركات المسؤولة عن حقول غاز فلسطين المحتلة (إسرائيل) لتصدير الغاز الطبيعي لمصر وإعادة تسييله وتصديره للخارج.

كان لمصر دور مهم في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية للطاقة مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، ورابطة أبو الأفريقية للبترول، وكان لمصر دور قوي في تلك المنظمات مما دعم موقفها وقوتها في مجال الطاقة على المستوي الإقليمي والدولي، فالسياسة الخارجية لمصر زادت من قوتها في مجال الطاقة، وأصبحت أحد اهم الدول في المنطقة في مجال الطاقة بكافة أنواعها، وانعكس ذلك على زيادة ثقلها الاقتصادي والسياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

المراجع

١. الهيئة المصرية العامة للبترول، خريطة مناطق امتياز الشركات البترول والغاز الطبيعي في مصر عام ٢٠١٨، مقياس رسم١:٥,٠٠٠,٠٠٠، ومناطق امتياز الشركات البترول والغاز الطبيعي في منطقة خليج السويس، عام ٢٠١٨، مقياس ١:١٠٠٠,٠٠٠، القاهرة، مصر.

٢. الصندوق العربي الإنمائي والاقتصادي والاجتماعي، الصفحة الرسمية، خريطة مشروعات الربط الكهربي، الكويت.

٣. بوابة الأهرام، الصفحة الرسمية، نص إعلان القمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان. القاهرة، مصر. http://gate.ahram.org.eg/News/2506831.aspx

٤. جريدة الوقائع المصرية (١٩٤٨)، قانون رقم ١٣٦لسنة ١٩٤٨ خاص بالمناجم والمحاجر، القاهرة، مصر.

٥. جريدة الوقائع المصرية (١٩٣٥)، قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ خاص بالمناجم والمحاجر، القاهرة، مصر.

٦. رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد ٤٨، عام ٢٠١٤، قرار رقم ٣١١ لسنة ٢٠١٤، الموافقة على الاتفاقية الإطارية بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية قبرص بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/١٢/ ٢٠١٣، القاهرة، مصر.

٧. رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦، قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشاء هيئة الطاقة الجدية والمتجددة، القاهرة ، مصر.

٨. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصاء السنوي، تقارير سنوات مختلفة، الكويت.

٩. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية، رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٨، موجهة للأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لتركيا، بشأن الاعتراض على توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٥ إبريل عام ٢٠١٤، موجهة للأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لتركيا، بشأن تحديد منطقة الجرف القاري التركي في منطقة شرق المتوسط واتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وجمهورية قبرص الشمالية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
١١. منظمة الأمم المتحدة، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، عام ٢٠٠٤، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
١٢. منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، الصفحة الرسمية،
https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/23.htm
١٣. موسوعة المعرفة، الصفحة الرسمية، اتفاقية الغاز المصرية الإسرائيلية ٢٠١٨.
https://www.marefa.org
١٤. موسوعة المعرفة، خط انابيب شرق المتوسط إلى أوروبا.
https://www.marefa.org
١٥. محمد محمود إبراهيم، (١٩٩٣)، الطاقة في مصر: دراسة تحليلية في اقتصاديات المكان، الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
١٦. محمد محمود إبراهيم، (٢٠٠٢)، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، الطبعة رقم الخامسة، الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
١٧. محمود توفيق، (٢٠١٦)، الدولة في عالم بلا حدود: دراسة في الجغرافيا السياسية، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
١٨. وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، (٢٠١٨)، مصر مركز إقليمي للطاقة الواقع والتحديات، الدورة السادسة لمؤتمر التعاون العربي الصيني في مجال الطاقة، القاهرة، مصر.
١٩. وزارة المالية، التقرير المالي من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩، القاهرة، مصر.
٢٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية من عام٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٨/٢٠١٩، القاهرة، مصر.
٢١. وزارة البترول والثروة المعدنية، الصفحة الرسمية، ذاكرة البترول، القاهرة، مصر.
https://www.petroleum.gov.eg

٢٢. هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، الصفحة الرسمية، القاهرة، مصر.
http://www.nrea.gov.eg/
23. Ambassador Tasos Tzionis, 2019, Recent developments in the continental shelf/EEZ of the Republic of Cyprus, Ministry of Foreign Affairs Republic of Cyprus, Cyprus.
24. KINGSLEY E. HAYNES, QINGSHU XIE AND LEI DING, (2004), POLITICAL GEOGRAPHY, PUBLIC POLICY AND THE RISE OF POLICY ANALYSIS, In ANTOINE BAILLY and lay James, Applied Geography, Springer, Science Business Media, Berlin Germany.
25. Israel Ministry of Foreign Affairs (2019), East Med Gas pipeline agreement signed at trilateral summit, MFA Press Room, Israel.